الفصل الثانى

التنمية بين النظرية والممارسة

مقدمة :

تمثل فترة الستينيات علامة تاريخية هامة بالنسبة لدول العالم الثالث . فيها ظهرت آلاف الكتب والمقالات والدراسات التى تحاول تشخيص مشكلات هذه الدول وتحديد معالم الطريق الذى يمكن أن تسلكه لكى تحقق تقدمها وتلحق بدول العالمين الأول والثانى[1] . وفى هذه الفترة أيضًا ظهر اهتمام قوى على مستوى دولى يسعى إلى معاونة دول العالم الثالث على مواجهة تخلفها الذى استمر لقرون عديدة ، والقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تحول دون انطلاقها نحو التنمية الشاملة . وكان من دلائل هذه الاهتمام أن أطلقت الأمم المتحدة على فترة الستينيات « حقبة التنمية » ، ثم مالبثت أن جعلت من فترة السبعينيات « حقبة » أخرى للتنمية .

وعلى الرغم من أن كثيرا من دول العالم الثالث قد تعرض خلال العقدين الأخيرين لانقلابات سياسية متعاقبة ، وصراعات فكرية وأيديولوجية عديدة ، فضلا عن ضغوط دولية قاسية ، على الرغم من ذلك فإننا نلحظ – فى نفس الوقت – تفاؤلا فيما يتعلق بإمكانية مواجهة مشكلة التخلف . وفى مقابل هذا التفاؤل نجد اتجاهات نقدية عديدة (سواء فى العالم الغربى أو العالم الثالث) تحاول النظر إلى مشكلة التخلف من منظور أكثر شمولا ، مؤكدة الجوانب التاريخية والعالمية لهذه المشكلة .

وإذا كان الفكر الاجتماعى هو – بشكل أو بآخر – استجابة طبيعية للواقع المعاش ، فإن النظريات والدراسات التى تناولت العالم الثالث خلال العقدين الماضيين ليست استثناءات من ذلك . وبرغم أهمية هذه القضية وضرورة دراستها دراسة متعمقة متأنية ، إلا أننى أعتقد أن

---

(١) يضيق النطاق المحدود لهذا الفصل عن الاستشاد بأهم الأعمال التى تناولت خصائص العالم الثالث ومشكلاته . ويكفى أن نشير هنا إلى أن الاهتمام بالعالم الثالث لم يكن مقصورًا على العلماء الاجتماعيين الذين ينتمون إلى العالمين الأول والثانى ، ولكنه يمتد ليشمل علماء العالم الثالث أنفسهم . ويستطيع القارىء أن يتعرف على ذلك إذا ما رجع إلى القائمة البيليوجرافية الواردة فى نهاية هذا الكتاب .

النقطة التى تفرض نفسها علينا فرضا هى مدى إسهام هذه النظريات والدراسات فى فهم مشكلات العالم الثالث ، واقتراح الحلول والبرامج الضرورية لمواجهة هذه المشكلات . وعلى ذلك فإن محاولتى فى هذا الفصل هى استكمال وتوضيح وتأكيد لقضايا أثرتها فى موضع آخر[٢] .

أولا : نظريات التنمية – نقد المسلمات الأساسية

يحار المرء إذا ما حاول تصنيف نظريات التنمية . ومصدر هذه الحيرة أن هذه النظريات تنطلق من قضايا متباينة إن لم تكن متعارضة ، فضلا عن أن العقدين الأخيرين قد شهدا تقدما ملحوظا فى مجال العلوم الاجتماعية على نحو لا يمكننا – فى يسر – وضع خطوط محددة تفصل بين الاتجاهات الفكرية المختلفة[٣] ، ومع ذلك فإن هذه المشكلة ليست هى أصعب المشكلات التى نواجهها فى علم اجتماع التنمية . فهى تهون وتهبط إلى مستوى أدنى إذا ما كنا مزودين برؤية واضحة ، رؤية تمكننا من الحكم على مدى ما أسهمت به فعلا نظريات التنمية فى مواجهة مشكلات العالم الثالث . وعلى ذلك فإننا لا نستطيع إغفال بعض القضايا الهامة . من ذلك – مثلا – طبيعة وفعالية القوى التى تفيد من مشروعات التنمية ، والتغيرات المختلفة التى يمكن أن تطرأ على هذه القوى ، والمصادر الاقتصادية القومية التى يمكن أن تنهض عليها هذه المشروعات ، والقوى العالمية (الاقتصادية والسياسية) التى تخضع لها الدول النامية.إن مثل هذه التساؤلات هى بمثابة موجهات عامة تفيدنا فى فهم نظريات التنمية سواء من حيث أساسها الفكرى ، أو معالجتها للواقع ، أو رؤيتها للمستقبل . وطالما أن هدفنا هو التعرف على مدى كفاءة أو ملاءمة نظريات التنمية فى فهم مشكلات العالم الثالث ، فإن ذلك يفرض علينا تجاوز بعض المشكلات النظرية والمنهجية الدقيقة . ومثل هذا التجاوز مطلب ضرورى للوصول إلى الافتراضات العامة أو الأفكار الأساسية الموجهة التى تنهض عليها هذه النظريات . ومن الطبيعى أن محاولة من هذا النوع سوف

---

(٢) السيد الحسينى ، «علم الاجتماع والتنمية ، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع الغربى فى فهم مشكلات الدول النامية» المرجع السابق ، ص ص ١٣ ١٣٨ .

(٣) ومن الجدير بالذكر أن العلماء الاجتماعيين فى الدول النامية قد اهتموا خلال الستينيات بدراسة وتحديد معوقات التنمية والوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية . ولسنا بحاجة إلى إعادة تأكيد ما أكده فرانك من أن أغلب محاولات هؤلاء العلماء كانت تستند إلى قضايا غير واضحة ، بل وفى بعض الأحيان قضايا لاشعورية . انظر .

Frank A. G; Latin America: Underdevelopment or Revolution; Monthly Review Press; 1969

تتعرض حتما لانتقادات عديدة ، لكننا – مع ذلك – نعتبرها محاولة شرعية طالما أننا نناقش مبادىء إبستومولوجية أساسية كامنة وراء مواقف معينة ، مواقف تختلف باختلاف الزوايا التى ننظر إليها من خلالها .

ونستطيع أن نحدد أربعة افتراضات أساسية تكاد تستند إليها أغلب نظريات تنمية العالم الثالث .

الأول : أن التنمية تعنى التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح ، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة . وتختلف مسميات هذه الدول باختلاف الدارسين . فهى عند البعض دول « حديثة » ، وعند بعض آخر دول « صناعية » ، وعند بعض ثالث مجتمعات « جماهيرية »

أما الفرض الثانى : فهو أن الدول المتخلفة سوف تتقدم أو تتجه نحو نموذج الدول المتقدمة ، حالما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية . وهنا تطفو على السطح مفاهيم ومصطلحات عديدة مثل « المجتمعات التقليدية » ، و « الأنساق الإقطاعية » . أما المعانى التى تشير إليها هذه المصطلحات فتختلف من نظرية إلى نظرية أخرى .

الفرض الثالث : أن عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها[٤] . ومن شأن ذلك معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية .

أما الفرض الرابع والأخير : فهو ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة (داخل المجتمع) من أجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الأيديولوجى الذى يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق « بمهام » أو واجبات التنمية .

ويتعين علينا بعد ذلك نقد هذه الافتراضات لنتعرف على مدى صدقها وتعبيرها عن الواقع ، ومن ثم قدرتها على حل مشكلات العالم الثالث . وأول ما يمكن أن يقال فى هذا المجال أن مفهوم « المجتمع المتقدم » كما تستخدمه هذه الافتراضات هو مفهوم صورى Formal غير تاريخى a historical . بعبارة أخرى فإن مفهوم « المجتمع المتقدم » هنا يبدو وكأنه تجريد أيديولوجى . أما نماذج « المجتمع المتقدم » – كما تبدو فى هذه الافتراضات – فهى الولايات المتحدة الأمريكية ،

---

(٤) ومع ذلك يلاحظ أن أغلب نظريات التنمية قد مالت إلى تأكيد عملية واحدة أو عمليتين على الأكثر من هذه العمليات . لمزيد من التوضيح انظر السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق . وانظر أيضًا ترجمتنا لمقال أندرفرانك : « علم اجتماع التنمية » فى محمد الجوهرى وآخرين، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ من ص ٣٥١ – ٤٠١ .

ودول أوربا الغربية ، واليابان ،والاتحاد السوفييتى . وعادة ما تذهب هذه الافتراضات إلى أن الدول المتخلفة تستطيع أن تكرر نفس الخبرة التاريخية التى مرت بها الدول المتقدمة[٥] . وفضلا عن ذلك ساد اعتقاد مؤداه ، أن بالإمكان اختزال أو تحويل عملية التنمية إلى نموذج صورى يمكن أن يخضع محتواه للتنوعات التاريخية المختلفة . فعلى سبيل المثال نجد بعض العلماء يذهبون إلى أن التنمية تفترض وجود أداة أو وسيلة أساسية لإحداث التغير الاجتماعى كالمنظم بالنسبة للدول الرأسمالية ، والدولة بالنسبة للدول الاشتراكية[٦] . وينظر هؤلاء العلماء إلى الاختلافات بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى على أنها متغيرات يمكن أن تؤدى نفس الوظيفة برغم ما تتخذه من أشكال وصور مختلفة . إن الافتراضات التى يستند إليها هؤلاء العلماء تفتقر إلى الصدق العلمى لسبب بسيط هو أنها تفتقد البعد التاريخى وتميل إلى تجهيل الواقع ، ذلك أن الزمان التاريخى لا يتخذ دائماً خطا واحدا . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هى ، أن مجتمعات المستقبل لن تتمكن من تحقيق مراحل سبق أن حققتها مجتمعات أخرى خلال فترات زمنية مختلفة . إن كل المجتمعات (سواء أكانت متقدمة أو متخلفة) تتجه نحو المستقبل وتبغى تحقيق أشكال اجتماعية اقتصادية سياسية جديدة . ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير إلى أن الدول المتخلفة لا تستطيع أن تخير (حتى ولو أرادت) الظروف التى عاشتها من قبل الدول المتقدمة وأهمها بطبيعة الحال تكوين رءوس الأموال الضخمة عن طريق التجارة الخارجية [٧] ، والتحاق جماهير الفقراء بالعمل الصناعى ، وتحقيق تقدم تكنولوجى مستمر . وإذا كان هذا هو حال نموذج المجتمع الرأسمالى للدول المتخلفة ، فإن حال نموذج المجتمع الاشتراكى بالنسبة لهذه الدول ليس أفضل بكثير . فتاريخ المجتمعات الاشتراكية المتقدمة هو – إلى حد كبير – تاريخ الاشتراكية فى « مجتمع واحد » (الاتحاد السوفييتى) ، أو إن شئنا الدقة تاريخ الاشتراكية فى « كتلة واحدة » . ولسنا بحاجة إلى

---

(٥) وإن كنا – مع ذلك – نلحظ وعيا متزايداً فى الدول المتخلفة بالصعوبات الكامنة فى تكرار الخبرة التاريخية للدول المتقدمة . وكمثال على هذه الافتراضات التطورية يمكن الرجوع إلى :

Rostow; W. W; The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto; Cambridge Univ. Press; 1960, Brenner; Y. S; Theories of Economic Development and Growth; London 1966.

(٦) See for example:Schumpeter; The Theory of Economic Development; London; 1934; also A. Gerschenkron; Continuity in History & Other Essays; 1968.

(٧) قد نستثنى من ذلك الدول المتخلفة التى تنتج البترول وتحقق فائضا اقتصاديا لصالحها . ومع ذلك فإن ارتباطها بالنظام العالمى وخضوعها لنظام تقسيم العمل الدولى يفرض عليها دور التابع .

تأكيد الحقيقة المعروفة جيدا وهى ، أن تاريخ « المجتمعات الاشتراكية » يستند إلى ما يمكن أن يطلق عليه « التراكم الاشتراكى الأولى » الذى تم على حساب نمط الزراعة التى كان يمارسها الفلاحون ، والذى بواسطته أمكن إنجاز الصناعة الثقيلة . كل ذلك فى ظل « الستار الحديدى » الذى كان يعنى – أولا وقبل كل شىء – عدم الاعتماد على التجارة الخارجية . ومن ذلك يبدو واضحًا كيف أن النموذجين المعبرين عن التقدم (الرأسمالى والاشتراكى) قد ظهرا وتطورا نتيجة خبرات تاريخية مختلفة ، وكيف أن النموذج الاشتراكى (وهو اللاحق) لم يكن تكرارا للنموذج الرأسمالى (وهو السابق) .

وإذا كانت نظريات التنمية قد انطوت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتصوراتها عن تقدم الدول المتخلفة ، فإنها تنطوى فى نفس الوقت على خلط واضح فيما يتعلق بفهمها لمعوقات التنمية بوجه عام . لقد سلمت هذه النظريات – على نحو ما أشرت قبل قليل – بأن تحقيق تقدم الدول المتخلفة يتطلب مواجهة العناصر التقليدية التى تعوق التغير الاجتماعى والثقافى ، ثم زرع وتدعيم كل ما من شأنه المعاونة على الانطلاق والاندفاع نحو التقدم[٨] . ومن الواضح أن هذه النظريات تؤكد فكرة أولية هى ، أن البناء الاجتماعى – الاقتصادى – السياسى الذى تشكل فى الدول المتخلفة خلال الفترة الاستعمارية يشكل العائق الرئيسى الذى يحول دون تنمية هذه الدول . بيد أن التسليم المطلق بهذه الفكرة وحدها قد لا يعيننا على فهم ديناميات وميكانزمات التنمية فى دول العالم الثالث . فإذا كان البناء التقليدى الذى خلفه الاستعمار فى هذه الدول سببا من أسباب تخلفها وعاملا من عوامل بطء اندفاعها نحو التقدم ، فإننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك أن عملية التنمية كما تتم فى دول العالم الثالث منذ عقدين أو أكثر من الزمان قد تكون فى حد ذاتها أيضًا سببا من أسباب عدم التقدم . بعبارة أخرى يجب ألا تشغلنا الاعتبارات التاريخية – برغم أهميتها القصوى البالغة – عن فهم ما يحدث بالفعل وتقييم سياسات التنمية الراهنة على نحو ما تبدو عليه فى دول العالم الثالث .

وتشير النظرة المتأنية لمفهوم « معوقات التنمية » إلى أنه يميل إلى اختزال الواقع الاقتصادى – الاجتماعى – السياسى – الثقافى (التاريخى والمعاصر) ، ثم تحويله إلى علاقات مجردة صورية بين

---

(٨) Gusfield; J.R.; «Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change»; A.G.S.; Vol. 72; 1966-67. A.O. Hirschman; «Obstacles to Development: A Classification and a quasi vanishing act»; E. D. C n; iv; 1963; P. Hauser; «Cultural and Personal Obstacles to Economic Development in Less-developed Areas». Human Organization vol. 18; 1959.

حلتين أساسيتين (التقليد – التحديث ، والإقطاع – الرأسمالية)[٩] . وبدلا من أن نختزل بجمد الواقع إلى هاتين المرحلتين القطبيتين ، فإن علينا أن نتجه مباشرة وصراحة إلى العلاقات الواقعية السائدة فى الدول المتخلفة ، أو الدول التابعة إن شئنا مزيدا من دقة التعبير . إننا لا نستطيع أن نتصور التنمية كما لو أنها انتقالا أو تحولا من وضع لانعرف عنه الكثير إلى وضع لن يتحقق له وجود فى المستقبل . ومن هنا تبدو أهمية دراسة قوانين التنمية فى دول العالم الثالث حتى نتعرف على مدى صدق هذه القوانين وقدرتها على التعبير عن واقع هذه الدول . حينئذ سوف يصبح بالإمكان المقابلة بين هذه القوانين وتلك التى تحكم التنمية فى الدول المتقدمة أو المسيطرة إن أردنا مرة أخرى مزيدا من دقة التعبير .

وتحاول نظريات التنمية بعد ذلك البرهنة على صحة القضية الذاهبة إلى أن الاستغلال الأمثل للموارد هو أحد الأسس التى تنهض عليها عملية التنمية فى دول العالم الثالث . وواقع الأمر أننا لا نستطيع أن نقبل ببساطة هذه القضية كما تصاغ على هذا النحو . إذ أن الاستغلال الأمثل للموارد يتوقف على تصورات وإجراءات معينة تتبعها المجتمعات على اختلاف نماذجها وأشكالها (حديثة أو صناعية أو جماهيرية). وعلى ذلك يصبح من الضرورى – إن لم يكن من المحتم – أن نفهم فكرة الاستغلال الأمثل أو الرشيد للموارد فى إطار مواقف تاريخية معينة . إن الترشيد لا يكتسب معناه إلا عن طريق الإفراد الذين يعيشون خلال فترة زمنية معينة ويتفاعلون فيما بينهم على نحو معين[١٠] . بعبارة أخرى فإن مدى رشد أى إجراء سياسى أو اقتصادى إنما يستند إلى

---

(٩) وإن كنا مع ذلك نجد محاولات عديدة تحاول مواجهة وجوه النقص الكامنة فى هذه الثنائيات . من ذلك مثلاً – مفهوم المجتمع التعددى عند فيرنفال Furnivall وسميث Smith ومفهوم المجتمع المركب عند نيوهوزه Nieuwenhuijze نظر على سبيل المثال :

M.G. Smith; The Plural Society in the British West Indies; Univ. of Calif. Press; 1965;

also Nieuwenhuijze; Social stratification and the Middle East, Leiden; Brill 1965.

(١٠) وواقع الأمر أن هناك شكوكاً عديدة حول مدى صدق مفهوم الترشيد بمعناه الغربى وقدرته على وصف سلوك الأفراد فى الدول النامية . ففهوم الترشيد يستخدم عادة وفى ذهن الدارس مجموعة من القيم المسيطرة عليه التى عادة ما تعبر عن الصورة النمطية للإنسان الغربى الحديث . وعلى ذلك نجد بعض الدارسين يصفون شعوب الدول النامية بالافتقار إلى الرشد والمعقولية ، وضعف الدافعية ، وعدم القدرة على تأجيل الاشباعات ، وسيطرة النزعة التشاؤمية على التفكير وعلى الأخص فيما يتعلق بالفرص المتاحة . غير أن هناك دراسات حديثة عديدة أوضحت كيف أن الفرد فى الدولة النامية لا يفتقد الرشد ، كما أن الفرد فى الدولة المتقدمة ليس – دائماً – بالرشد . فالسلوك الاقتصادى للانسان الغربى يتأثر بعوامل عديدة منها القيم والأهداف الاجتماعية والأذواق . نظر : Edwards; W; «Theory of Decision Making» in Edwards; W; and Tversley (eds.) Decision Making; Penguin Books; 1967.

طبيعة فهمنا للنسق الاجتماعى الذى يتم فيه هذا الإجراء .ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة . فى الدول الرأسمالية المتقدمة يعد الإنفاق على الصناعات العسكرية عملا رشيدا ، بينما لا يعد كذلك فى الدول الاشتراكية المتقدمة . وفى الاتحاد السوفييتى نجد أن استغلال الموارد الأساسية فى إقامة صناعة ثقيلة يعد رشيدا ، بينما لم يكن يعد ذلك كذلك فى الدول الاشتراكية الأوربية الأخرى خلال فترة حكم ستالين (١١)

ومثل هذا عن فكرة التخطيط يقال . فثمة اتجاه فكرى يميل إلى اعتبار التخطيط خاصية تميز المجتمع الحديث سواء أكان اشتراكيا أو رأسماليا . غير أن هذا الاتجاه الفكرى لا يفلت بدوره من النقد . فالتخطيط الاشتراكى يحاول دائماً إخضاع السوق والمنافسة لمراقبة سياسية يمارسها المجتمع . أما التخطيط فى المجتمع الرأسمالى (أو البرمجة أن شئنا الدقة) فإنه يسعى إلى توجيه السوق والمنافسة بحيث تخدمان فى نهاية الأمر نظم المجتمع الرأسمالى ومؤسساته . ولا نستطيع هنا أن نعتبر التدخل الإنسانى فى كل من هذين النوعين من التخطيط يتم بطريقة متماثلة ولأهداف واحدة . إذ أن التسليم بتشابه التدخل الإنسانى فى هذين الشكلين من التخطيط من شأنه إخفاء العلاقات الحقيقية السائدة بين شعوب كل من المجتمعين ، ومن شأنه أيضًا عقد مماثلات سطحية لا تثرى فهمنا للتنمية بقدر ما تبعدنا عن فهم كل ما هو خفى وكامن . من هنا يبدو لنا بوضوح المخاطر الكامنة أو المتمثلة فى تقنين نظرية التنمية وتطبيقاتها ، تقنين من شأنه إغفال التنوعات التاريخية والثقافية .

واستناد الى ماسبق فانى أميل الى رفض أية ايديولوجية عامة عالمية للتنمية . إن الايديولوجيات المختلفة تعبر عن مصالح اجتماعية متباينة ، وبالتالى تخدم طبقات اجتماعية متفاوتة .

- بل ولقد أوضحت دراسات حديثة أخرى كيف أن الفلاحين فى الدول النامية (وهم أبرز الفئات أو القطاعات تعبيرًا عن التقليد وبعدًا عن الترشيد) يتصرفون بطريقة رشيدة تمامًا ، وأنهم فى ذلك يماثلون المنتجين الزراعيين الغربيين .
انظر :

Johnson; G.L. (ed.); Study Managerial Processes of Midwestern Farmers; Iowa State; University Press; 1961.

ويترتب على ذلك إعادة النظر فى كفاءة مفهوم الترشيد بمعناه الغربى وقدرته على فهم التنوعات التى يعبر عنها الواقع الاجتماعى . فليس هناك « إنسان اقتصادى » خالص كما يتصور علماء الاقتصاد . ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى ما توصل إليه فريدمان Friedman وسافيج Savage من أن الأفراد يقامرون كثيرًا خلال حياتهم ويحرصون فى نفس الوقت على شراء سندات التأمين .

(١١) أوضح باران Baran وسويزى Sweezy كيف أن حاجة الرأسمالية الأمريكية إلى الاحتكار قد دفعتها دفعاً لتدعيم الصناعة العسكرية . انظر :

Baran; P; Sweezy P; Monopoly Capital; Monthly Review Press Penguin Books; 1962.

والواقع أن العالم المعاصر لا يشهد تنمية واحدة ، ولكنه يشهد ضروبا من التنمية متباينة إن لم تكن متعارضة ، متعارضة ليس فقط فيما يتعلق بتصوراتها للتقدم ، بل أيضا فيما يتعلق بتحقيق هذا التقدم . ومهمة العلوم الاجتماعية فى هذا المجال هى تحديد مداخل التنمية ووسائلها ، ثم دراسة مدى كفاءة هذه المداخل والوسائل . ومثل هذه الدراسة يجب أن تتم فى ضوء تحليل المصالح العالمية للطبقات الاجتماعية . ولسوف نرتكب خطأ جسيما اذا ما رفضنا – تحت ستار الموضوعية – تحليل المصالح المتعارضة ، ذلك لأن هذه المصالح تمثل المحددات الأساسية للعمليات الاجتماعية . ان الوصف الامبيريقى للوقائع السطحية من شأنه اخفاء الجوانب المختلفة للواقع ، ومثل هذا الوصف لا يكتسب أى معنى أو دلالة الا اذا ارتبط بتحليل نظرى للمجتمع ككل .

وإذن فعلى نظرية التنمية أن تحلل عملية التنمية فى تجلياتها وتجسداتها التاريخية المختلفة . وحينما يتم اجراء هذا التحليل ، فإن بالإمكان التوصل الى قوانين عامة للتنمية تعبر عن المجتمع الذى نريد دراسته . غير أن هذا التحليل لا يكتسب دلالاته الحقيقية إلا إذا أخذ فى اعتباره التناقضات الداخلية لعملية التنمية ، مبتعدا بذلك عن أية محاولة صورية من شأنها اختزال عملية التنمية وتحويلها الى مجرد انتقال من مرحلة لمرحلة أخرى . ومن هنا نجد أن المهمة الأساسية لنظرية التنمية تتمثل فى اكتشاف كيف يتمكن المجتمع ككل – من خلال تناقضاته – من الوصول إلى أشكال تنظيمية أعلى وأرقى ، ولا شك أن هذا المخطط النقدى (النظرى والمنهجى) يستطيع أن يعين العلماء الاجتماعيين على فهم مشكلات التنمية التى شهدها العالم الثالث خلال العقدين الماضيين .

ولعل أخطر ما تعانى منه أغلب الكتابات الاجتماعية التى تتناول تنمية دول العالم الثالث اهتمامها الشديد بالتفاصيل السطحية المعاصرة وابتعادها الواضح عن الفهم التاريخى لظروف هذه الدول ، ثم وقوعها فى اغراءات وشراك نظرية تحول دون فهم مشكلة التخلف فهما حقيقيا . فالتخلف – كما تذهب هذه الكتابات – هو نتاج لاستمرار بقاء الأشكال الاقطاعية (الاقتصادية والاجتماعية) جنبا الى جنب الأشكال الحديثة [١٢] . فخلال القرن التاسع عشر كانت التنمية فى دول العالم الثالث « ذات اتجاه خارجى » ، أى أنها كانت مستندة إلى تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات المصنعة . ثم تذهب هذه الكتابات الى أن استمرار بقاء الاقتصاد الزراعى الاقطاعى قد أدى الى ظهور حالة من عدم التوازن الاقتصادى ، فضلا عن انخفاض مستويات الصحة وسوء التغذية . ومن الواضح أن هذه الحالة – فى جانب كبير منها – انعكاس لعدم العدالة فى توزيع الدخول . غير أن التنمية « ذات الاتجاه الخارجى » قد أسهمت – فى نفس الوقت – فى

(١٢) Myint; H; The Economics of the Developing Countries; Hutchinson; London; 1964.

تدعيم التخلف الصناعى والتكنولوجى والاجتماعى بوجه عام ، وهو موقف ناجم عن انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأولية وهو الانخفاض الذى أعقب نهاية الحرب الكورية . وما أن انخفضت هذه الأسعار العالمية للمنتجات الأولية حتى مالت أسعار السلع المصنعة إلى الارتفاع ، مما خلق ظروفا غير مواتية تماما بالنسبة لتجارة الدول المتخلفة .

وتذهب هذه الكتابات بعد ذلك الى أن الحل الوحيد الممكن لتجاوز تخلف دول العالم الثالث هو التصنيع وتبنى سياسية تنموية « ذات اتجاه داخلى » تستند اساسا إلى فكرة استبدال الواردات بمنتجات محلية مصنعة . ولقد بدأ التصنيع بالفعل فى عدد من هذه الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، واستمر طوال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية . وكان الدافع الرئيسى وراء هذا التصنيع هو انتاج السلع الصناعية المستوردة انتاجا محليا[١٣]. على أن تشجيع عملية تصنيع المنتجات الأجنبية أدت ببعض الدول النامية إلى التحول من الصناعات الخفيفة الى الصناعات الثقيلة التى عادة ما تريدها الدولة . ولقد ذهبت هذه الكتابات إلى أن ظهور الصناعات الثقيلة – بالإضافة إلى الدور الذى يمكن أن تؤديه رءوس الأموال الأجنبية – قد يساعد فى نهاية الأمر على ظهور صناعة وطنية ، صناعة تخدم السوق المحلية التى تزداد اتساعا يوما بعد يوم . ومن الطبيعى أن تبرز هذه الكتابات بعد ذلك الآثار الاجتماعية والسياسية والثقافية الإيجابية المترتبة على هذه السياسة الصناعية ، وإن كانت – فى نفس الوقت – لا تغفل الإشارة إلى ضروب التفكك الاجتماعى الناجمة عن هذه السياسة وضرورة مواجهتها بشتى الوسائل الممكنة [١٤] .

ومما سبق يتضح كيف أن الكتابات التقليدية قد روجت لفكرة أساسية مؤداها ، أن التحول من التنمية « المتجهة إلى الخارج » إلى التنمية « المتجهة إلى الداخل » سوف ينقذ – بالتأكيد – الدول المتخلفة من التبعية للدول المتقدمة ، وعلى الأخص فى مجال التجارة الخارجية . وهذا يعنى بالتالى أن مراكز صنع القرار سوف تتحول من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل (الدول المتخلفة) ، وأن موقفا شأنه هكذا سوف يضع أقدار ومصائر الدول المتخلفة فى أيدى زعمائها . وتفترض هذه الكتابات بعد ذلك أن التصنيع من شأنه إضعاف موقف الطبقة الاجتماعية الاستغلالية التقليدية (كبار ملاك الأرض ، وملاك المناجم ، وكبار التجار والمصدرين) ، وإتاحة

---

(١٣) وإن كان ذلك لا ينفى ظهور بعض الصناعات الوطنية نتيجة الحاح حاجات قومية خالصة . انظر على سبيل المثال :
Mountjoy; Industrialization and Underdeveloped Countries. Hutchinson; London; 1063.

(١٤) See for example; Hoselitz B; Moore; W. Industrialization and Society; (eds). Mouton; Paris; 1963.

مزيد من الفرص لمشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا فى عمليات صنع القرار . بعبارة أبسط تدعيم الديمقراطية [١٥] .

وتسلم هذه الكتابات بعد ذلك بأن « التحول نحو الداخل » يؤدى إلى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات . وهناك عوامل مساعدة فى هذا المجال منها ضعف موقف الطبقة الاجتماعية الاستغلالية ، ثم تدعيم مكانة الطبقة الوسطى ، وظهور جهاز حكومى مستقل (ليبرالى الطابع) يحافظ على مبادرة القطاع الخاص برغم تدخله فى تنظيم الاقتصاد على مستوى قومى . وباختصار فان مسئولية التنمية تميل شيئا فشيئا إلى الاتجاه نحو الدولة . وأخيرا تؤكد هذه الكتابات أن سياسية التصنيع والتحول نحو الداخل سوف ترفع من مستوى الوعى القومى . ومن الطبيعى أن يساعد ذلك على مواجهة التخلف فى كافة المجالات : العلمى ، والتكنولوجى ، والثقافى . وفى نهاية الأمر سوف يختفى « الاغتراب الثقافى » الذى عاشته دول العالم الثالث لفترة طويلة . أى أن هذه الدول سوف تكف – بفضل سياساتها القومية المستقلة – عن محاكاة الدول المتقدمة ، وسوف تمتلك ثقافة متميزة عن ثقافة الدول المتقدمة [١٦] . وعلى ذلك يصبح هذا الوعى – فى نظر هذه الكتابات – نقطة انطلاق لصياغة ايديولوجية للتنمية تستند الى توحيد المصالح الوطنية فى اطار هدف عام هام مشترك هو اقامة مجتمع وطنى مستقل [١٧] .

ولو حاولنا اختيار مدى صدق الأفكار السابقة على دول العالم الثالث فستكون النتيجة الواضحة أمامنا هى أن « نظرية التنمية » قد أسرفت فى تفاؤلها ، وبالغت فى مدى التقدم الذى

---

(١٥) Johnson; J Political Change in Latin America: The Political Role of the latin American Middle Sectors"; The Annals of the American Academy of Political and Social Science; Vol. 334; March; 1961

(١٦) Kerr; C; at al; Industrialism and Industrial Man: Heinemann; 1966.

(١٧) ومع ذلك فيجب أن نعلم أن هناك اختلافات داخلية فى الكتابات السابقة ، على الرغم من وجود حدود عامة مشتركة أوضحناها فى المتن . فالكتابات ذات الاتجاه اليمينى (إن صحت هذه التسمية وهى تسمية نسبية على كل حال) تميل إلى عدم تأكيد الجوانب الاستعمارية للموقف ، كما أنها تفضل عدم إحداث تغييرات بنائية أساسية . لذلك نجدها تفضل الإشارة إلى قضايا أخرى كترشيد السلوك ، والتحديث الاقتصادى ، والتطور التكنولوجى ، والدور الذى تلعبه الاستثمارات الأجنبية . أما الكتابات ذات الاتجاه اليسارى أو الراديكالى (وهذه تسمية نسبية أيضًا) فتميل إلى تأكيد الطابع الاستعمارى للاقتصاد ، والحاجة إلى إحداث تغييرات بنائية مع تحديد الدور الذى يمكن أن يلعبه رأس المال الأجنبى . ويمكننا أن نجد عينة ممثلة لهذه الكتابات على اختلاف اتجاهاتها فى :

Finkle; Gable; R; (eds); Political Development and Social Change; Wiley; N.Y; 1968.

Mellner G. (ed.) Leading Issues in Development Economics; Oxford University Press; 1964.

حققته هذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية . ومن شأن هذا الموقف أن يضع « نظرية التنمية » ذاتها فى موقف متأزم مصدره عدم قدرتها على فهم ما جرى (ومايجرى) فى دول العالمين المتخلف والمتقدم على السواء . لذلك نجد من الضرورى مناقشة مدى كفاءة الأفكار التى تضمنتها الكتابات الاجتماعية المعنية بدول العالم الثالث ، وقدرتها على توجيه مسار التنمية فى هذه الدول مستشهدين فى ذلك بأمثله واقعية حية .

ولنبدأ أولا بالفكرة البسيطة التى تذهب الى أن التحول من التنمية « المتجهة إلى الخارج » إلى التنمية « المتجهة إلى الداخل » يساعد على تحقيق مزيد من الاستقلال فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، كما يعين على تحويل مراكز صنع القرار من الدول الاستعمارية المتقدمة إلى الدول المستعمرة المتخلفة . ومن الواضح أن التطورات التى شهدها العالم المعاصر وعلى الأخص فيما بعد الحرب العالمية الثانية تشير إلى أن هذه الفكرة البسيطة لا يمكن قبولها ببساطة ، وأنها أعقد بكثير مما تبدو عليه . فلم يحدث أن أدى تصنيع المنتجات الأجنبية إلى مزيد من الاستقلال الاقتصادى وانخفاض نسبة الصادرات . بل إن ماحدث بالفعل هو أن تصنيع المنتجات الأجنبية وانخفاض قيمة العملات المحلية قد أديا الى مزيد من التبعية والخضوع فى سوق التجارة العالمية[١٨] . وتؤكد البيانات الاحصائية التاريخية المتعلقة بامريكا اللاتينية أنه خلال الفترة الاستعمارية التى كانت تقوم على التصدير (أى فترة « التنمية المتجهة الى الخارج ») ، كانت السلع المستوردة ذات طابع كمالى ولاتخدم سوى استهلاك الطبقات الحاكمة ، وبالتالى كان تأثيرها على الاقتصاد ثانوى إلى حد

---

(١٨) ونستطيع أن نستشهد على ذلك بحالة المكسيك . فلقد أوضح جالية Jalee كيف أن الإنتاج فى هذا البلد قد ازداد بمعدل سنوى ٢,٢٪ فى الفترة فيما بين سنتى ١٩٥٨ ، ١٩٦٥ . غير أن الاقتصاد المكسيكى ظل – مع ذلك – خاضعاً لازدواجية واسعة النطاق ، حيث نجد ٥٥٪ من السكان يعملون فى قطاع الزراعة . وعلى الرغم من ازدياد معدل الإنتاج خلال هذه الفترة ، إلا أن نسبة الديون الخارجية قد ازدادت بسبب ارتفاع نسب الفوائد ، واستمرار ارتفاع نسب الصادرات ، فى الوقت الذى ازدادت فيه معدلات الاستهلاك نتيجة لميل السلطات إلى خلق مجتمع استهلاكى انظر :

Jalée; P; The Third World in World Economy, Monthly Review Press; 1969; esp. ch. VII; See also Hayter; T; Aid as Imperialism; Penguin Book Ltd; Harmondsworth; 1972.

وعلى مستوى القارة ككل يقدم فرانك Frank بيانات إحصائية أكثر شمولاً . فلقد هبط معدل النمو السنوى للدخل القومى بالنسبة للفرد الواحد منذ نهاية الحرب وفى كل خمس سنوات من ٤,٨٪ فى الأعوام من ١٩٤٥ – ١٩٤٩ إلى ١,٩٪ فى الأعوام من ١٩٥٠ – ١٩٥٥ ، وهبط إلى ١,٤٪ من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٠ ، وإلى ١,٢ ، من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ . كما أن معدل نمو الإنتاج القومى الإجمالى قد هبط من ٥,١٪ فى الخمسينات إلى ٤,٦٪ فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦ . (البيانات مأخوذة من دراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) . انظر فرانك ، البرجوازية الوثنة والتطور الرث ، ترجمة الهيثم الأيوبى ، وأكرم ديرى ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٧٣ . ص ١١٧ .

بعيد . أما خلال فترة الاستقلال التى تستند إلى تصنيع المنتجات الأجنبية (أى فترة التنمية « المتجهة إلى الداخل ») ، فإن العملات الأجنبية تستخدم لشراء مستلزمات الصناعات الوطنية ، وهى الصناعات الأولية التى تعتمد على تصنيع المنتجات الخام أو الأولية . وبسبب ندرة العملات الأجنبية وتزايد صعوبة الحصول عليها فى المستقبل ، فإن كثيرا من دول أمريكا اللاتينية قد تعرضت بالفعل لمواقف حرجة قاسية [١٩] . ولعل الدلالة الحقيقية لهذه المواقف هى أن الاستقلال الاقتصادى الذى بدا واضحًا بالنسبة للدول النامية يحمل فى طياته (إن لم يكن هو كذلك) تبعية اقتصادية إلى حد بعيد ، تبعية للقوى التى تتحكم فى السوق العالمية وأساليب الإنتاج المتطورة . أما القرارات المتعلقة بتحديدالسلع الضرورية التى يجب استيرادها (كبعض المواد الكيمائية والآلات الدقيقة) فترتبط ارتباطا وثيقاً بميزان المدفوعات الذى يتأثر – هو الآخر – تأثرا شديدا بانخفاض أسعار المنتجات الأولية وارتفاع أسعار السلع المصنعة .

وواقع الأمر أن « التنمية المتجهة إلى الداخل » لم تؤد إلى تحول مراكز صنع القرار من الدول المتقدمة إلى الدول النامية على نحو ما تصورت أغلب الكتابات التى تناولت تنمية العالم الثالث . فهناك شواهد وبيانات عديدة توضح كيف أن برامج التصنيع التى نفذتها الدول النامية خلال السنوات الأخيرة قد أدت إلى مزيد من تحكم رءوس الأموال الأجنبية فى الصناعات الوطنية [٢٠] . وهذا فى حد ذاته يعنى أن التدعيم الخارجى لقطاع الصناعة قد حطم – تدريجيا – إمكانيات التنمية الوطنية المستقلة . وعلى الرغم من أن التنمية الصناعية الوطنية فى عدد من الدول النامية قد أدت إلى ظهور قوى اجتماعية هامة (تجارومنظمين) ، إلا أن هذه القوى عالمية أكثر منها وطنية . ولو أضفنا إلى ذلك الأساليب التى تمارسها الاحتكارات العالمية عن طريق الشركات الضخمة الكبرى (سواء تعلق ذلك برءوس الأموال أو التكنولوجيا أو الأساليب الإدارية) ، استطعنا أن ندرك إلى أى مدى خضعت برامج التصنيع فى الدول النامية لضغوط قاسية من جانب الدول المتقدمة [٢١] . ومع أن بعض الدول النامية لاتزال تقاوم باستماتة هذه الضغوط ، إلا أن

---

(١٩) وهذا يكاد ينطبق تماما على مصر وكثير من دول آسيا وأفريقيا وعلى الأخص تلك التى نهجت سياسات تصنيع واسعة النطاق نسبيًا .

(٢٠) Furtado; C; Development and Underdevelopment; A Structural View of the Problems of Developed and Underdeveloped Countries; University of California Press; 1967; pp. 127 ff, Frank; A G; «Aid or Exploitation»; in Frank; A (ed.) Latin America: Underdevelopment or Revolution; Monthly Review Press; 1969; pp. 149-161.

(٢١) للحصول على بيانات كمية وفيرة انظر : =

النتيجة النهائية ستتحدد من خلال السيطرة المتزايدة للقوى الاحتكارية العالمية ، والضعف المتزايد الذى يتعرض له اقتصاد الدول النامية .

وإذا كانت الكتابات السابقة قد أهتمت بتأكيد ضعف نفوذ القوى التقليدية المسيطرة (فى مجالات الزراعة والتجارة والصناعة) ، إلا أن هذا الضعف لم يكن مصحوبا بقوة موازية (سياسية واقتصادية واجتماعية) للغالبيةالعظمى من الفلاحين وفقراء المدينة . وتفسير هذا الموقف كامن فى طبيعة الظروف (الخارجية والداخلية) التى تعرضت لها الدول النامية خلال السنوات الأخيرة . فلو تأملنا أوضاع الدول النامية التى تبنت برامج تصنيع واسعة النطاق نسبيا ، لاحظنا أن هذه البرامج كانت موجهة أساسا لإشباع احتياجات الصفوات المختلفة وعمال المصانع ، بحيث لم تفد منها الطبقات الحضرية الوسطى والفلاحين الإفادة المتوقعة . وفضلا عن ذلك فلقد كانت المنتجات الأولية التى قامت عليها الصناعات تصدر إلى الخارج من أجل الحصول على عملات صعبة ما يلبث أن يتحكم فيها قطاع التصدير . يضاف إلى ذلك أن الفائض الاقتصادى الذى يتحقق من قطاع الصناعة كان من نصيب البنوك التى كانت تمنحه فوائد عالية . وهذا يعنى – بطبيعةالحال – أن قطاع الزراعة كان هو الخاسر دائماً نتيجة سياسات التصنيع التى انتهجتها الدول النامية خلال العقود القليلة الماضية .وعلى الرغم من أن برامج التصنيع هذه قد خلقت قطاعا لا يستهان به من العمال الصناعيين فى الدول النامية ، إلا أن مشاركتهم السياسية كانت محدودة للغاية ، ذلك لأن هذه المشاركة (حتى ولو تمت) كانت تتم فى ضوء صورة مشوهة « للديمقراطية الغربية » . وربما كانت أحد النتائج الأساسية لتضخم القطاع الصناعى الحضرى (وعلى الأخص فى دول أمريكا اللاتينية) ما لاحظناه خلال السنوات الأخيرة من ظهور انقلابات عسكرية عديدة .

واستناد الى ما سبق يصعب القول بأن الدول النامية تتجه بالفعل نحو خلق « مجتمعات استهلاكية جماهيرية » [٢٢] . حقا لقد نمت المراكز الحضرية فى هذه الدول نموا ملحوظا ، نموا يفوق نمو المناطق الريفية ، وارتبط ذلك بارتفاع نسبى فى مستويات الاستهلاك لدى القطاعات الحضرية .لكن يجب ألا ننسى أن هذه المراكز الحضرية تزخر « بمدن الصفيح » و « أحياء واضعى

= Sweezy P; «Monopoly Capital Corporations»; Monthly Review November; 1971. pp. 1-33. Magdoff; H. «U.S. Foreign Policy and Underdevelopment»; Monthly Review Press; March; 1972 pp. 1-9; The Editors; «The End of U.S. Hegemony»: Monthly Review; October; 1971; pp. 1-16.

(٢٢) Rostow; W.W; The Stages of Economic Growth; op. cit.

اليد » التى تعكس جميعها ظروفا فيزيقية واجتماعية وثقافية بالغة القسوة [٢٣] . وإذا كانت « أحياء واضعى اليد » تعبر لنا عن « الهامشية الحضرية » (إن كان لنا أن نستخدم تعبير روبرت بارك) فإن ضخامة عدد سكان هذه الأحياء لهو أفضل دليل على سيطرة « الهامشية الاجتماعية » . وإذا كان بعض الدارسين يميلون إلى تفسير ضخامة عدد سكان هذه الأحياء فى ضوء ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين فى الدول النامية ، إلا أن هذه الحقيقة الإحصائية يجب ألا تحجب عنا الحقيقة البنائية الهامة وهى ، أن المناطق الريفية الفقيرة فى الدول النامية تدفع سكانها دفعا نحو سراب المراكز الحضرية [٢٤] . ولعل أفضل دليل على صدق هذه النقطة أن العمل الصناعى فى معظم الدول النامية وكما تشير إلى ذلك البيانات الاحصائية – لا يستطيع استيعاب سوى أعداد محدودة جدا من المهاجرين الريفيين [٢٥] . وتفسير هذا الموقف كامن فى أسلوب التنمية الذى يعتمد اعتمادا أساسيا على رءوس الأموال الاحتكارية وما يرتبط بذلك من احتكار للتكنولوجيا المتقدمة [٢٦] . ويجب ألا يفهم من ذلك أننى أتخذ موقفا معارضا من التقدم التكنولوجى فى حد ذاته ، ولكنى أتخذ موقفا مضادا من التكنولوجيا الاحتكارية التى لا تتمكن من امتصاص الأعداد الغفيرة من المهاجرين الريفيين إلى المراكز الحضرية . ولعل الأهمية التى احتلها مفهوم الهامشية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) تنبع من هذه الحقيقة ، حقيقة إخفاق أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين فى الالتحاق بأعمال صناعية ثم لجوئهم إلى أعمال حرفية متواضعة .

وفى ضوء هذه الانتقادات يبدو واضحاً كيف أن « النظريات » التقليدية التى تناولت تنمية دول العالم الثالث لا تنهض على دعائم نظرية وامبيريقية وتطبيقية فعالة مما يضعها فى مأزق حرج إن لم تكن أزمة حادة . فمفهوما التنمية والتخلف – بالمعنى الذى استخدمته هذه النظريات التقليدية – لا يتمتعان بقوة تفسيرية شاملة طالما أنهما لا يشيران بدقة إلى جوهر المشكلة التى تعانى

---

(٢٣) نستطيع أن نجد معالجة قيمة مستفيضة لهذه النقطة فى :

Frank; A. G. «Urban Poverty in Latin America» Studies in Comparative International Development; vol. 11; No. 5; 1966

(٢٤) لمزيد من التفصيل انظر السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ .

(٢٥) Sutelite R; Industry and Underdevelopment; Addison-Wesley London; 1971.

وفى هذا المؤلف نجد بيانات إحصائية وفيرة عن الجوانب الاقتصادية والسكانية للتصنيع فى الدول النامية ، كما نجد قائمة بيليوجرافية شاملة تعكس طبيعة الاهتمام بمشكلات التصنيع فى هذه الدول .

(٢٦) السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

منها الدول النامية وهى التبعية . لذلك يبدو لى أن مفهوم التبعية يستطيع أن يفسر لنا سبب تبنى دول العالم الثالث أسلوبا فى التنمية يختلف عن ذلك الذى اتبعته الدول المتقدمة المعاصرة . إن العلاقات الدولية التى تحكم التنمية هى علاقات تبعية فى المحل الأول . وإذا ما تم تحليل هذه العلاقات تحليلا دقيقا ، فستبدو أمامنا على الفور حقيقة أساسية هى ، أن التنمية التى تتم فى دول العالم الثالث الآن هى تنمية تابعة محكومة بنظام دولى احتكارى بالغ التعقيد . ومع ذلك فلا تزال هذه الحقيقة بحاجة إلى مزيد من التفصيل والتحديد .

ثانيا : التبعية – المفهوم والأبعاد

لعل أول ما يمكن أن يقال فى هذا المجال أن مفهوم التبعية قد ظهر من خلال الجدل الحاد الذى دار بين العلماء الاجتماعيين حول مفهومى التخلف والتنمية . ومنذ البداية نقرر أن مفهوم التبعية وإن كان يمكننا من تجاوز الأخطاء التى وقع فيها بعض العلماء الاجتماعيين ، إلا أنه مع ذلك – بحاجة إلى مزيد من التوضيح ، على الرغم من المحاولات الأكاديمية الحديثة التى بذلت من أجل تحديد عناصره وأبعاده الأساسية[٢٧] . والملاحظ أن جانبا كبيرا من الانتقادات التى وجهت لمفهوم التبعية قد انصبت على الجوانب المنهجية . لذلك نجد من الضرورى هنا الاهتمام بتحليل هذا المفهوم تحليلا نظريا ومنهجيا فى آن واحد ، فذلك يمكننا من تحقيق فهم أفضل للمشكلة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (التاريخية المعاصرة) .

إن الحقيقة التى ينبغى تأكيدها هنا هى ، أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجى كما يعتقد كثير من دارسى العالم الثالث ، ولكنها أيضًا نتيجة عامل داخلى . بعبارة أخرى يجب ألا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول النامية عن فهم المؤثرات الداخلية التى تلعب دورا لا يمكن إغفاله أو تجاهله . وإذا كان النظام الدولى قد لعب (ولايزال) دورا فى تحديد طابع وأسلوب التنمية فى دول العالم الثالث ، فإن هذه الدول قد لعبت أيضاً (ولا تزال) دورا فى

---

(٢٧) انظر على سبيل المثال :

Szentes T; Interpretations of Economic Underevelopment: A Critical Study,Centre for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Sciences; Budapest 1968; Rhodes; R; (ed.) Imperialism and Underdevelopment; Monthly Revew Press; 1920; Horowitz; Imperialism and Revolution; Penguin; 1971

تشكيل هذا النظام الدولى . إن إغفال هذه الحقيقة البنائية يعنى تجاهلا للطابع الديالكتيكى الذى يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) التى ربطت الدول المتقدمة بالدول المتخلفة ، كما أنه يعنى تجميدا للواقع التاريخى وتحويله إلى مجرد صيغ صماء لا حياة فيها . إن التخلف (أو التبعية أن شئنا الدقة) هو نتاج لقوى تاريخية عالمية بقدر ما هو نتاج لقوى تاريخية محلية[٢٨] . تلك حقيقة مالت التحليلات الماركسية الكلاسيكية إلى استبعادها أو على الأقل عدم إبراز أهميتها [٢٩] .

والواقع أن تحليل تأثير التبعية على البناء الداخلى للدول المتخلفة يعيننا على فهم التنمية كظاهرة تاريخية عالمية ، أى بوصفها نتاج لتشكيل واتساع وتدعيم النظام الرأسمالى ذاته . غير أن ذلك يتطلب منا أن نربط (فى إطار تاريخى واحد) بين التوسع الرأسمالى للدول المتقدمة ونتائج هذا التوسع على الدول المتخلفة . ومع ذلك فيجب ألا يؤدى بنا ذلك إلى تبسيط مبالغ فيه ، أى أن نهتم فقط بآثار التنمية الرأسمالية دون أن نهتم بتحليل العناصر التى أدت إلى ظهور هذه الآثار . إن الربط بين التوسع الرأسمالى وظهور التخلف ربطا ديالكتيكيا هو خطوة نظرية هامة تمكننا من فهم الطابع الخاص للتنمية التى أحرزتها الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبالتالى تعيننا على تفسير الطابع الخاص للتخلف الذى عاشته الدول المتخلفة . وإذا كانت دراسة التنمية الرأسمالية هى التى أدت الى ظهور نظرية فى الاستعمار (أو الامبريالية) فإن دراسة التنمية فى الدول المتخلفة يجب أن تحفزنا إلى إقامة نظرية فى التبعية . وتقودنا هذه النقطة إلى طرح ما تعانى منه « نظرية » الإمبريالية من قصور وضيق . فمن المعروف أن الفكر الاجتماعى قد شهد محاولات نظرية عديدة حاولت فهم ظاهرة الإمبريالية ابتداء من لينين [٣٠] Lenin وبوخارين [٣١] Bukharin وروزا

---

(٢٨) اقترب جاليه من هذه النقطة حين قال : « لا شك أن تخلف العالم الثالث ليس – بوجه عام على الأقل – بدعة الاستعمار ولا الإمبريالية ، فلقد كان سابقًا على وجودهما ، بل هو الذى أتاح الفتوحات الاستعمارية وألوان الخضوع . ولكن مالا يمكن إنكاره أن بقاء أمم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى حالة التبعية هو من فعل التقسيم الدولى للعمل المتسم بالطابع الامبريالى ، الذى يفرض على هذه الأمم دور المورد للمنتجات الغذائية الرئيسية والمواد الأولية والبترول إلى الدول المسيطرة ، فى حين تدخر هذه الدول لنفسها التصنيع الذى يضاعف الثروات . انظر .

Jalée; The Third World in World Economy; op. cit; ch. V.

(٢٩) كمثال على ذلك انظر :

Magdoff; H; The Age of Imperialism; Monthly Review Press; 1969.

(٣٠) Lenin; V.I; Imperialism. The Highest Stage of Capitalism, Moscow; 1970

(٣١) Bucharin; N; World Economy and Imperialism; H; Fertig; N.Y. 1966.

لوكسمبورج Luxemburg [٣٢] (وهم يعكسون الفكر الماركسى) حتى هوبسون Hobson [٣٣] وشومبيتر Schumpeter [٣٤] وستراتشى Strachey [٣٥] (وهم يعبرون عن الفكر الليبرالى بدرجات متفاوتة).

على أن التحليل المتعمق لهذه المحاولات النظرية العديدة يكشف لنا على الفور عن أيامنها لا تستطيع بمفردها تفسير الواقع التاريخى الدينامى للدول المتخلفة وعلى الأخص تفاعلاتها مع الدول المتقدمة. وهنا نجد مفهوم التبعية يفرض نفسه كاداة تحليلية هامة. غير أن الاستعانة به تتطلب منذ البداية إقامة تصورات معينة دقيقة عن التبعية وميكانزماتها وقدرتها على تفادى جوانب القصور الكامنة فى التحليلات التى اعتمدت على مفهوم الامبريالية. وقد تكون وجهة نظر لينين فى الامبريالية مثالا نستطيع من خلاله توضيح القضية التى نذهب اليها هنا. فلقد توقع لينين أن الامبريالية سوف تتخذ طابعا طفيليا، وبالتالى سوف تحدث ركودا أوكسادا اقتصاديا فى الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، وأن رءوس الأموال التى تستثمرها القوى الإمبريالية فى الدول المتخلفة سوف تدفع بالنمو الاقتصادى فى هذه الدول خطوات إلى الأمام [٣٦]. ومن الواضح أن وجهة نظر لينين هذه تنطوى على غير قليل من الخلط والغموض. فاذا كانت استنتاجاته المستندة إلى ملاحظاته للظروف التى كانت سائدة فى زمانه صادقة، فإن المطلب الحاسم الذى يفرض نفسه علينا هو تفسير عدم انطباق هذه الاستنتاجات على الظروف المعاصرة. ولعل أحد عناصر هذا التفسير أن لينين لم يهتم كثيرًا بآثار انتقال رءوس الأموال الاستعمارية على اقتصاد الدول المتخلفة ذاتها. ولو كان لينين قد أولى ذلك اهتمامه لاستطاع أن يوضح لنا كيفية تحالف القوى الاستعمارية الاحتكارية مع القوى الرجعية فى الدول المتخلفة من أجل تدعيم وتثبيت ظروف التخلف والتبعية. وعلى ذلك فإن الاستثمارات الاستعمارية الاحتكارية فى الدول المتخلفة لا تمثل حقيقة

---

(٣٢) Luxemburg; R; The Accumulation of Capital; Monthly Review Press.

(٣٣) Hobson; J.A. Imperialism; Univ. of Michigan Press; 1965.

ويلاحظ أنه على الرغم من أن تحليل هوبسون ليس ماركسيا، إلا أنه درس الإمبريالية من وجهة نظر الدول التابعة أو المتخلفة.

(٣٤) Schumpeter; Imperialism and Social Classes; Augustus Kelley; N.Y. 1951.

(٣٥) Strachey; J; The End of Empire; Gollancz; 1959

(٣٦) وهذا ما عبر عنه لينين بقوله: «إن انتقال رءوس الأموال سوف يساعد – وبطريقة هائلة – على النمو الرأسمالى فى الدول التى تتلقاها» انظر: Lenin; op. cit

اقتصادية خالصة ، ولكنها تمثل أيضا حقيقة ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية ، حقيقة يعكسها مفهوم التبعية بأوسع معانية الممكنة (٣٧)

ولقد قصدت بهذا المثال البرهنة على أننا بحاجة ماسة إلى اتجاه أكثر شمولا واتساعا لفهم تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة . وهذا يعنى – بطبيعة الحال – نبذ وشجب النظرة الواحدة الاتجاه التى تفسر التبعية فى ضوء سلوك القوى الاستعمارية وحدها . إن فهم السيطرة التى حققتها الدول المتقدمة لا يتحقق على أفضل نحو ممكن إلا إذا فهمنا التبعية التى عاشت فى ظلها الدول المتخلفة ، تلك التبعية التى يجب أن ندرسها فى ضوء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية (التاريخية والمعاصرة) التى يتألف منها النظام العالمى.ومن هنا يتضح لنا كيف أن الاستعانة بمفهوم التبعية يمكننا من تجاوز النظرة التاريخية الأولية التى تشير إلى أن التخلف قد نجم عن موقف عالمى شامل ، وأن هذا الموقف يمكن تفسيره فى ضوء التوسع الذى حققته الرأسمالية . غير أن ذلك يفرض علينا أيضًا تساؤلا أساسيا هو : إذا كانت هذه النظرة التاريخية الأولية (وهى نظرة يؤكدها مفهوم التبعية بطبيعة الحال) صحيحة فإلى أى مدى يمكن أن نطلق على الدول التى عاشت ظروف التبعية (وارتبطت بالتوسع الرأسمالى) دولا رأسمالية فعلا ؟ .

هنا نجد دراسات أندر فرانك Frank (٣٨) تحتل أهمية خاصة ووضعا متميزا . وتتلخص وجهة نظر فرانك فيما يلى : أن دول أمريكا اللاتينية قد خضعت لاستعمار أوربى ارتبط بتوسع رأسمالى تجارى . وما لبث اقتصاد هذه الدول أن ارتبط ارتباطا عضويا تابعا بالاقتصاد العالمى . ولقد كانت كل دول أمريكا اللاتينية – خلال الفترة الاستعمارية – تنتج من أجل التصدير للدول الاستعمارية . وهذا يعنى أنها كانت تمارس إنتاجا تجاريا ، مما يعنى أيضا أن اقتصادها لم يكن من النوع الإقطاعى ، ولكنه كان ذو طابع رأسمالى (٣٩) . واستنادا إلى ذلك يذهب فرانك إلى أن أكثر

---

(٣٧) ولا شك أن هذه الحقيقة قد نالت قدرًا كبيرًا من اهتمام الماركسيين الجدد . فلقد اهتموا بمعالجة بعض جوانب القصور فى الفكر الماركسى الكلاسيكى وملاءمته مع الواقع الدولى المعاصر . ومن أشهر هؤلاء الماركسيين بول باران Baran وسويزى Sweezy وشارل بيتلهايم Bettleheim وماندیل Mandel

(٣٨) See: Frank; A.G; Capitalism and Underdevelopment in Latin America; op. cit; Latin America: Underdevelopment or Revolution; op. cit; Furtado; Underdevelopment and Development op. cit.

(٣٩) والواقع أن لويس فيتال Vitale كان قد سبق فرانك فى توضيح هذه النقطة . انظر مقاله الرائع :

L. Vitale; «Latin America: Feudal or Capitalists»; in J. Petras and Mourice Zeitlin (eds.) Latin America: Reform or Revolution? N.Y.; 1968; pp. 32-43.

دول أمريكا اللاتينية تخلفا كانت هى تلك التى شهدت نشاطا ملحوظا فى مجال تصدير المنتجات الأولية ، وبالتالى هى التى انتعشت فيها التجارة . وهنا نجد فرانك – مرة أخرى – يؤكد وجهة نظره التى مؤداها ، أن من العبث ربط التخلف بالإقطاع ، ذلك أن النظام الرأسمالى قد ظهر ككوكب مركزى ضخم يستغل نسقا مؤلفا من توابع ، تلك التوابع التى تستغل – هى الأخرى – نسقا مؤلفا من توابع أدنى. وعلى ذلك يصبح من الواضح أنه فى داخل الدولة المتخلفة ذاتها هناك نسق يعبر عن الاستغلال الداخلى (كالمدينة والقرية مثلا) ويرتبط – فى الوقت ذاته – بالنسق المعبر عن الاستغلال الخارجى (أو العالمى) .

وإذا كانت وجهة نظر فرانك تبدو صحيحة ومنطقية فى ظاهرها ، إلا أنها تستند إلى قضايا يتعين فحصها بدقة قبل أن نسلم بها . فإذا كان صحيحا أن دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الاستعمارية كانت دولا رأسمالية (كما يقول فرانك) ، إلا أنها لم تستطع خلق سوق داخلية ، ذلك لأن اقتصادها كان موجها أساسا لخدمة أهداف التصدير للدول الاستعمارية . وفى مقابل ذلك كانت دول أمريكا اللاتينية تستورد السلع المصنعة ولم تظهر سوى محاولات ضعيفة للتصنيع ما لبث الاستعمار أن أجهضها وأجهز عليها . وكنتيجة لذلك خضعت دول أمريكا اللاتينية لاقتصاد استعمارى موجه للخارج مبتعدة بذلك عن نمط الاقتصاد الرأسمالى الصناعى الذى ظهر فى دول أوربا الغربية خلال الفترة الاستعمارية . ولقد أدى هذا الموقف إلى ظهور نمط اقتصادى طبيعى قائم على الاستهلاك الذاتى ، بحيث لم يسمح بظهور علاقات إنتاجية رأسمالية بقدر ما دعم العلاقات الإنتاجية الإقطاعية . كيف إذن نصف هذه العلاقات الإنتاجية ؟ هل تعبر عن نمط خاص من النظام الرأسمالى ؟ وهل تمثل شكلا مختلفا تماما من الإنتاج ؟ وهل تشكل تحولا نحو الرأسمالية كما حدث ذلك فى أوربا خلال اتجاهها نحو التصنيع التجارى ؟ .

يبدو لنا أن التساؤل الأخير هو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التبعية . ففى إنجلترا – على سبيل المثال – أدت الثورة الصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر إلى خلق ظروف ملائمة لاتساع نطاق نمط الإنتاج الرأسمالى ، ذلك لأن فترة الصناعة التجارية كانت قد مهدت الطريق لظهور تفرقة بين ملكية وسائل الإنتاج من ناحية وقوة العمل من ناحية أخرى . ولقد خلقت هذه الفترة أيضاً ظروفا ملائمة تماما لتراكم رءوس الأموال ، عاون على ذلك احتكار التجارة الخارجية ، ومرونة النشاطات النقدية ، وتحطيم الاقتصاد الزراعى التقليدى . وبالإضافة إلى ذلك فلقد تطور تقسيم العمل بشكل كبير فى القطاعات الصناعية التى تتعامل مباشرة مع الأسواق الخارجية والداخلية ،

تلك الأسواق التى كانت تزداد يوما بعد يوم [٤٠] .

ومن الطبيعى أن تختلف الظروف التى مرت بها الدول المتخلفة عن تلك التى مرت بها الدول المتقدمة . فالدول الأولى (أى المتخلفة) كانت تمثل المنتج الرئيسى للمواد الخام التى تحتاج إليها الدول الأخيرة (أى المتقدمة) . وفضلا عن ذلك فلقد كانت الدول المتخلفة تشكل سوقا هائلة ضخمة لمنتجات الدول المتقدمة . ومن شأن هذا الموقف أن يفرض تبعية مطلقة من جانب الدول الأولى وسيطرة كاملة من جانب الدول الأخيرة . ولا يمكن تفسير ذلك فقط فى ضوء استنزاف الدول المتقدمة للفائض الاقتصادى الذى تحققه الدول المتخلفة على نحو ما يذهب فرانك ، بل يجب تفسيرة أيضًا فى ضوء بناء الدول المتخلفة ذاتها [٤١] . فالثورات المضادة للاستعمار التى شهدتها الدول المتخلفة لم تتمكن من تغيير موقف التبعية للدول المتقدمة لأسباب عديدة يضيق النطاق عن الإفاضة فيها هنا . ومن ذلك يبدو واضحًا كيف أن التخلف قد نجم عن علاقات قوة ديالكتيكية ربطت الدول الرأسمالية المتقدمة بالدول الإقطاعية المتخلفة . وإذن فالتخلف لا يمكن فهمه من

---

(٤٠) Baran; P; The Political Economy of Growth; Monthly Review Press; N.Y. 1962; also; Barrington-Moore Jr; Social Origins of Dictatorship and Democracy; 1967; esp. ch. 1.

وللتعرف على الآثار الاجتماعية السياسية للثورة الصناعية على المجتمعات الأوربية بعامة انظر :

Nisbet; R; The Sociological Tradition; Basic Books; 1968; Chap.

(٤١) حاول سمير أمين تطوير وجهة نظر فرانك فى مؤلف حديث له ، حيث ذهب إلى أن نموذج النمو فى الدول المتخلفة (التوابع) يختلف عنه فى الدول الرأسمالية المتقدمة (العواصم) . فنمو العواصم نمو ذاتى يستهدف خدمتها أساساً ، كما أنها (أى العواصم) تمتد لتسيطر على التوابع حتى تضمن الإسراع بنموها هى . وينتهى أمين إلى نتيجة أساسية هى أن مصير البشرية لن يتغير إلا بتحرر العالم الثالث من كل نماذج النمو الحالية التى تأخذ بها الدول المتخلفة ، تلك النماذج التى تعكس – بشكل أو بآخر – سيطرة العواصم على التوابع . عندئذ لن يتحرر العالم الثالث وحده ، بل ستكون تلك نهاية الرأسمالية والبداية الجديدة لحضارة جديدة . انظر :

Amin; S; Unequal Development, An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism, Trans by Pearce, B; Monthly Review Press, New York, 1976.

والملاحظ أن محاولة أمين قد تركزت على التفرقة بين أسلوب التنمية الاقتصادية (كما تتبدى فى تراكم رءوس الأموال فى الدول المتقدمة (العواصم) والدول المتخلفة (التوابع) . وهو فى ذلك يقول : «إذا استخلصنا هذه التفرقة ، استطعنا أن نرسم الإطار النظرى العام لمحاولتنا التى تسعى إلى إعادة النظر فى المشكلات المتعلقة بالبناء الاجتماعى المحلى والعالمى ، سواء كانت مشكلات اجتماعية أو فكرية أو سياسية أو اقتصادية . غير أن النظرة المتعمقة فى محاولة أمين تكشف لنا عن أنه وإن كان قد أكد علاقة التبعية بين العواصم والتوابع إلا أنه أغفل التناقضات العدائية بينها ، وتلك نقطة أوضحها فرانك بجلاء . انظر :

Amin; op. cit. Frank; A.G; Capitalism and Underdevelopment op. cit.

وجهة نظر العواصم وحدها (كما يذهب فرانك) بل يجب فهمه أيضًا – وبنفس المقدار – من وجهة نظر التوابع . وبهذا الفهم الديالكتيكى نستطيع فهم ظاهرة التبعية فهما أعمق وأشمل .

وتظل أهمية مفهوم التبعية كأداة تحليلية محدودة للغاية ما لم نحدد المعنى الخاص الذى يشير إليه . ونستطيع القول – بداءة – إن مفهوم التبعية يشير إلى موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة (أو مجموعة دول) أخرى . وبهذا المعنى فإن علاقة الاستقلال الاقتصادى بين دولتين أو أكثر (أو بين هاتين الدولتين ونظام التجارة الدولية) قد تتحول إلى علاقة تبعية اقتصادية إذا ما استطاعت بعض الدول أن تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى . حينئذ لا تستطيع الدول الأخيرة أن تحقق نموا ملحوظا لأن نموها مشروط ومحكوم بنمو الدول الأولى . أى أن النمو الذى قد يتحقق فى الدول التابعة يكون من ذلك النوع الذى يخدم أهداف الدول المسيطرة . والنتيجة المترتبة على ذلك هى أن موقف التبعية يؤدى بالدول المتخلفة إلى الخضوع لاستغلال واستنزاف . وتمارس الدول المتقدمة سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتجارة ورأس المال وكل ما يرتبط بمظاهر البناء الاجتماعى . غير أن طابع هذه السيطرة يختلف من فترة زمنية لأخرى . ومن ذلك يتضح كيف أن التبعية مرتبطة أساسًا بتقسيم العمل الدولى ، ذلك التقسيم الذى يمكن دولا معينة من تحققه معدلات نمو اقتصادى عالية ، فى الوقت الذى يكبل ويقيد حركة دول أخرى ، مما يعنى عجزها عن تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية . وهكذا نجد التقدم الاقتصادى الذى تحققه الدول المتقدمة (المسيطرة) يحدد طابع وحجم التقدم الاقتصادى الذى يمكن أن تحققه الدول المتخلفة (التابعة) .

ومما سبق يبدو واضحًا كيف أن مفهوم تقسيم العمل الدولى يحتل أهمية خاصة فى تفسير تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول المتقدمة[٤٢] . فمنذ عصر الكشوف الجغرافية والاستعمار الاستيطانى

---

(٤٢) يستطيع القارىء أن يتعرف بالتفصيل على وجهات نظرنا فى هذه النقطة إذا ما رجع إلى مقالنا عن «علم الاجتماع والتنمية» المرجع السابق ، ص ص ١١١ وما بعدها . ومع ذلك فيتعين علينا أن نسجل هنا وجهة نظر ميردال Myrdal فى هذا الموضوع لما لها من دلالة خاصة . ويذهب ميردال إلى أن الظروف التى تعيشها الآن الدول المتخلفة ترتبط ارتباطًا كبيرًا بنمو تقسيم العمل الدولى وبناء العلاقات الدولية وتطور الاستعمار بوجه عام . وعندما حلل ميردال العلاقات المتبادلة بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، أوضح أن هناك علاقات تبادل غير متوازية تميل دائمًا إلى أن تكون فى صالح الدول الأولى ، مما يعنى انخفاض وتدهور مستمر بين معدلات التبادل التجارى بالنسبة للدول الثانية . ومع أن ميردال قد اقترب كثيراً من وضع مشكلة التخلف فى إطارها الصحيح ، إلا أن نظريته ليست نظرية متكاملة . ويكفى لتوضيح ذلك أن نشير إلى أنه لم يوضح طبيعة الاستعمار العالمى وارتباطه بتطور النظام الرأسمالى .

انظر : Myrdal; G; Economic Theory and Underdeveloped Regions; Methuen; London; 1965.

مالت الدول المستعمرة (بكسر الميم) إلى التخصص فى تصنيع المنتجات الأولية التى كانت تنتجها الدول المستعمرة (بفتح الميم) . ومعنى ذلك أن ظاهرة تقسيم العمل الدولى كانت نتاجا للتطور الرأسمالى ، ذلك التطور الذى فرض على دول العالم تفاوتا اجتماعيا – اقتصاديا شديدا . ولقد ظهر هذا التفاوت كتعبير عن أهم خصائص تراكم رءوس الأموال فى الدول الرأسمالية وهى أن النمو الاقتصادى يعتمد على استغلال القلة القليلة للكثرة الكثيرة ، وعلى تركز ملكية الموارد التى تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية . غير أن تفسير التبعية يجب ألا يكون مقصورا على العوامل الخارجية (العالمية) وحدها ، بل يجب أيضًا تفسيرها فى ضوء العوامل الداخلية (القومية) . هنا يتعين التعرف على طبيعة البناء الطبقى فى دول العالم الثالث حتى نقف على مدى تركز رءوس الأموال ، ومدى السيطرة التى يمارسها السوق العالمى ، وأخيرًا التعرف على القوى الاجتماعية التى يمكن أن تتحمل أعباء التنمية . إن الاحتكار العالمى وحده لا يستطيع أن يفسر لنا تبعية دول العالم الثالث ، ذلك أن هذا الاحتكار لا يكتسب معانيه الحقيقية إلا إذا تعرفنا على آثاره على هذ الدول ثم ردود أفعالها ازائه [٤٣] . كذلك فإننا لا نستطيع تجاهل التأثير الذى أحدثته ثورة الاتصال على النظام الدولى . فلقد خلقت هذه الثورة عالما جديدا أشبه بوحدة واحدة . ولعل أحد خصائص هذا العالم تلك الإمكانيات المتفاوتة التى تمتلكها الدول ، وذلك الصراع الحاد من أجل الحصول على مزيد من القوة والسيطرة والنفوذ . وأظن أننا لا نبالغ كثيرا لوقلنا أن الانتصار الذى يمكن أن تحققه أية دولة من دول العالم يمكن أن يقاس بقدرتها الاحتكارية ، أى بما تمتلكه من قدرة على الاندفاع بذاتها ثم السيطرة على الإمكانيات المتاحة خارجها .

وإذا كانت الدول المتقدمة قد شكلت مراكز كبرى لجذب رءوس الأموال وتقدم الإنتاج الصناعى ، فإن الدول المتخلفة قد مثلت بالتالى مراكز كبرى لطرد رءوس الأموال وتخلف الإنتاج الصناعى . يؤكد ذلك تاريخ عواصم الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء ابتداء من روما ولشبونة ومدريد وأمستردام وباريس ولندن حتى سنتاجو وريو دى جانيرو ودلهى والقاهرة وأكرا . لقد كان على عواصم العالم المتقدم أن تنتشر – وبقوة – فى قارات العالم المتخلف لكى تضم إليها هذه

---

(٤٣) أوضح ماجدوف Magdoff بعض هذه الدلالات . من ذلك مثلاً أن النزوع إلى السيطرة جزء لا يتجزأ من سمات عالم الأعمال . ذلك أن أحد مقتضيات ضمان السيطرة فى عالم من الخصوم الأقوياء هو تأكيد السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المادة الخام . كذلك أوضح ماجدوف أن الاستثمارات الخارجية هى أسلوب فعال لتنمية الأسواق الخارجية والمحافظة عليها ، وأن هذه الاستثمارات تمارس تأثيرات سياسية فعالة على الدولة التى تتلقاها .

انظر :

Magdoff; H; The Age of Imperialism; Monthly Review Press; n.Y. 1970.

القارات ضما ، وتخضعها لمسيرة تاريخية تلائم مصالحها تماما . وإذا كان للدول المتخلفة أن تحقق اقتصادا مستقلا قويا ، فعليها أولا أن تتخلص من موقف التبعية ، وأن تتغلب على كل الظروف التى جعلت منها ذيلا ضعيفا للنظام الدولى . وهذا يعنى أن التبعية تمثل موقفا مشروطا لدولة معينة على نحو ما أشرت قبل قليل ، مما قد يرسم بعد ذلك حدود التنمية وأشكالها فى الدول التابعة . غير أننا ندرك – مع ذلك – أن هذا الوصف ليس كاملا لسببين :

الأول : أن المواقف الواقعية للتنمية تنشأ عن خصائص معينة متضمنة فى الموقف المشروط نفسه ، تلك الخصائص التى ماتلبث أن تعيد تحديد وتعيين الموقف المشروط .

أما السبب الثانى : فهو أن موقف التبعية قد يكون عرضة للتغير بتغير بناء الدولة المتخلفة أو المتقدمة . ومع ذلك ففى كل الأحوال يتعين عدم عزل هذا التغير عن علاقة التبعية ، بل يجب أن يكون بمثابة موجه يوجهنا نحو فهم أفضل لظاهرة التبعية ذاتها[٤٤] .

وعلى ذلك يصبح من الضرورى معالجة مفهوم التبعية فى ضوء المصالح المعقدة السائدة فى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء . إن السيطرة الخارجية مفهوم لا قيمة له ما لم نربطه بالديناميات الداخلية . أى أن مفهوم السيطرة قد يكون أداة تحليلية مفيدة إذا ما تعرفنا على القوى الداخلية التى تدعم السيطرة الخارجية وتفيد منها . وإذا ما تحقق ذلك فسيكون من العبث التسليم ببعض الأفكار الشائعة كتلك التى تذهب إلى أن الصفوات فى المجتمعات المتخلفة تعيش فى حالة اغتراب لأنها تنظر إلى مجتمعاتها من منظور الدول المتقدمة . إن الفهم الحقيقى لمشكلات العالم الثالث يتطلب الربط بين المصالح المحلية والمصالح الأجنبية ، كما أنه يتطلب توضيح الطابع الخاص للطبقات الحاكمة فى الدول التابعة ، تلك الطبقات التى تسيطر (فى الداخل) وتخضع (للخارج) فى آن واحد . ولو تمكنا من فهم ذلك فسيكون من اليسير علينا نبذ مفهوم غير دقيق كالاغتراب . لقد ظهر هذا المفهوم فى إطار محاولة للتوفيق بين العناصر العالمية والعناصر القومية التى

---

(٤٤) ومع ذلك فبالإمكان عزل ظاهرة التغير عن علاقة التبعية وخاصة عند دراسة الاستقلال الاقتصادى لبعض الدول الاشتراكية فى العالم الثالث مثل الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وكوبا ، وذلك على الرغم من المشكلات التى لا تزال هذه الدول تواجهها بسبب ظروفها التاريخية . ومع ذلك فيجب أن نفرق – مثلا – بين دولة كالصين ذات اقتصاد قومى متكامل ودولة أخرى ككوبا تعتمد أساسا على تصدير السكر . كذلك يلاحظ أن الدول الاشتراكية لا تستند فى تدعيم قوتها على التوسع فى مجال الاستهلاك على خلاف الدول الرأسمالية التى تعتبر الإنتاج قيمة فى حد ذاته . ولهذا السبب فإن الدول الاشتراكية قد تخضع بسهولة أكبر للضغوط الخارجية . ولعل هذا هو سر الاستقلال السياسى الذى تتمتع به دول تابعة اقتصاديا فى مجال التجارة الخارجية ككوبا مثلاً . ويتعين علينا أن نشير أخيرًا إلى ضرورة دراسة مشكلات دول أوربا الشرقية فى ضوء ظروفها الخاصة ، أعنى فى ضوء ارتفاع معدلات نموها الاقتصادى ، وارتباطها بالاتحاد السوفيتى فضلاً عن الخبرة الستالينية التى عاشتها .

تشكل موقف التبعية . وهكذا نستطيع الوصول إلى تصور نظرى يرتبط مباشرة بالمشكلات العملية الواقعية للتنمية ، ويعبر عن الحياة السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية اليومية لشعوب العالم الثالث .

ثالثا : المساعدات الاقتصادية – حدودها وأبعادها

تفرض علينا المناقشات النظرية السابقة لمفهوم التبعية إعادة النظر فى التصورات الشائعة المتعلقة بدور المساعدات الاقتصادية الخارجية فى تقدم دول العالم الثالث [٤٥] . إذ يذهب البعض إلى أن هذه المساعدات تصدر عن مشاعر إنسانية خيرة نبيلة تحملها الدول المتقدمة إزاء الدول المتخلفة . وعلى الرغم من أنى قد أوضحت فى موضع آخر زيف هذه التصورات [٤٦] ، إلا أن الأمر يتطلب نظرة فاحصة متأنية نتمكن من خلالها إبراز ما هو كامن ومستتر . إن المساعدات الاقتصادية الخارجية التى تتلقاها الدول المتخلفة من الدول المتقدمة لا تمثل حركات ذات اتجاه واحد بقدر ما تمثل ضربا من التبادل الاجتماعى . فالدول المتقدمة قد تقدم مساعدات (رءوس أموال وتكنولوجيا وخبراء) للدول المتخلفة ، ولكنها (أى المتقدمة) تحصل بعد ذلك على مقابل أعظم هو أن تظل (أى المتخلفة) فى حالة تبعية دائمة . واضح إذن أن المشاعر الإنسانية النبيلة تخفى وراءها إرادة السيطرة والتحكم [٤٧] . وإذا كانت الدول المتقدمة تقدم مساعدات اقتصادية للدول المتخلفة ، فإن الأولى تحصل بعد ذلك من الثانية على مكاسب سياسية من أنواع مختلفة .

وأيا كانت الأهداف النبيلة التى تتبناها الدول المتقدمة ، فإننا لا نستطيع تصور المساعدات الاقتصادية على أنها عملية حيادية خالصة . إنها عملية سياسية – اجتماعية ثقافية أيضًا . والملاحظ

---

(٤٥) سواء أكانت صادرة عن الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية . ومن الكتابات التى تعبر عن هذه التصورات :

J. Whyte; Pledged To Development; ODI; 1967 esp. pp. 180-186.

A. Krassowski; The Aid Relationship; ODI; 1968; R.F. Mikesell; Public International Lending for-Development. Randem House N.Y., 1966

والملاحظ أن هذه الكتابات تدور حول قضية أساسية هى أن المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة تساعدها – بالفعل – على تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية ، وأن ارتفاع هذه المعدلات (فى الدول المتخلفة) سوف يكون مفيدًا – فى المدى البعيد – للدول المتقدمة . وهذا هو السبب الذى من أجله يجب أن تدعم الدول المتقدمة مساعداتها للدول المتخلفة .

(٤٦) انظر السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٧١ – ٧٢ .

(٤٧) أظن أن القارىء لا يجد صعوبة فى تحليل مضامين الوثائق الدولية المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة . وعادة ما تتضمن هذه الوثائق عبارات مثل «العرفان بالجميل» ، و«رفاهية الشعبين» ، و«الإحساس بالالتزام» . . . الخ

أن جانبا من المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة قديدأيتخذشكل المنح[٤٨] . أما فى حالة القروض فغالبا ما تكون نسبة الفوائد منخفضة وأقل من المعاملات المالية فى الظروف الطبيعية . غير أن هذه القروض واجبة السداد بعد ذلك ، ومن ثم فهى أقرب إلى التسليف منها إلى الاحسان . ولقد أصبحت أغلب الدول المتخلفة الآن تعانى من عبء هذه القروض وفوائدها التى تتراكم عاما بعد عام ، إلى الحد الذى جعل بعض هذه الدول تخصص ما يعادل ١٠٪ من صادراتها لتسديد ديونها[٤٩] . ولنا أن نتوقع بعد ذلك أن تمارس الدول المانحة تأثيرات وضغوط سياسية واقتصادية على الدولة المتلقية . من ذلك – مثلا – أن تفرض الأولى على الثانية ضرورة انفاق جزء من القروض فى أراضيها هى ، وأن تشترط الحصول على أنواع معينة من الصادرات . وتشير التقديرات المختلفة إلى أن حوالى ٦٠٪ من المساعدات الرسمية التى تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة مشروطة بمثل هذه القيود ، وأن حوالى نصف المساعدات الاقتصادية – كما تعبر عنها الإحصاءات الرسمية – تمثل استثمارات خاصة[٥٠] .

ومثل هذا عن القروض يقال . فالدول المقرضة تمارس على الدول المقترضة تأثيرات وضغوط مباشرة وغير مباشرة حتى تطمئن على استخدام القروض فى الأغراض والمشروعات التى تلائم مصالحها[٥١] . وأحد الأساليب التى تتبع فى هذا المجال أن تطلب الدول المقرضة من الدول المقترضة ضرورة إجراء دراسات واقعية للتأكد من توظيف القروض فى مكانها الصحيح . وواقع الأمر أن إجراء هذه الدراسات (التى تأخذ فى الغالب شكل المسوح) يتم بهدف التعرف على مدى أهمية وجدوى مشروعات معينة بالذات لا بغرض القاء نظرة عامة على مدى استغلال القروض فى التنمية الزراعية مثلا . وعادة ما تكون هذه الدراسات والمسوح دقيقة وتفصيلية إلى حد بعيد ، خاصة إذا ما كانت متعلقة بمشروع كبير كبناء خزان مائى ضخم أو برنامج شامل كتنظيم الأسرة . وخلال عملية المفاوضات بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة من أجل الحصول على قرض ، قد تطلب الأولى من الثانية مصارحتها بظروفها وأسرارها على نحو يتناقى مع الإحساس بالاستقلال .

---

(٤٨) H. Magdoff; The Age of Imperialism; op. cit.

فحتى نهاية سنة ١٩٧٠ كانت المنح تقدر بحوالى ٦٠٪ من المساعدات الخارجية ، بينما كانت تقدر القروض بحوالى ٤٠٪ .

(٤٩) Hayter T; Aid as Imperialism; Pelican; 1972. pp. 87 Magdoff; H; op. cit.

(٥٠) Horowitz; D; «The Alliance for Progress»; The Socialist Register; 1964.

(٥١) Hayter, T; Aid as Imperialism op. cit.

وقد يتخذ ذلك شكل زيارات عديدة يقوم بها خبراء الدول المتقدمة للدول المتخلفة بقصد التعرف على الظروف الواقعية ، ثم يصلون بعد ذلك إلى رفض القرض الذى تحتاج إليه الدول المتخلفة إلا إذا تغيرت بعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مما يعنى مرة أخرى تأثيرا شاملا من خلال عملية اقتصادية قد تبدو محدودة النطاق .

وتستطيع الدولة المقرضة (أو المانحة) أن تمارس بعد ذلك تأثيرات وضغوط عديدة على الدولة المقترضة (أو المتلقية) . فالقروض عادة ما تستخدم كبداية لحركة تستهدف تحريك البناء الاقتصادى ودفعه إلى الأمام . وعادة ما تستخدم القروض فى إطار مفهوم « الخطة القومية »[٥٢] . غير أن علاقة الدولة المقرضة بالمقترضة لا تتوقف على مجرد نقل رءوس الأموال ، ولكنها تتعدى ذلك إلى مجالات أخرى ليس آخرها التكنولوجيا التى تخضع على الدوام لتغييرات عديدة . وربما كانت المساعدات العسكرية مثالا واضحا على ذلك . فمن المعروف أن مجال الأسلحة الحربية يفتقد إلى مواصفات عالمية واحدة ، مما يعنى تبعية وارتباطا عضويا من أجل الحصول على قطع الغيار اللازمة والمعدات الأكثر تقدما . يؤكد ذلك ما حدث لبعض الدول النامية حينما تعرضت علاقاتها مع بعض الدول المتقدمة – لسبب أو لآخر – لتوترات أو ضغوط معينة[٥٣] .

ولا تخلو إشاراتنا هنا للمساعدات من دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى . فالمساعدات العسكرية – وهى تشكل جانبا كبيرا من مساعدات الدول المتقدمة للدول المتخلفة – لا تسهم مباشرة فى زيادة الإنتاج أو رفع معدلات الإستهلاك . وعلى الرغم من أن البيانات الدولية تميل إلى استبعاد الأرقام الخاصة بالمساعدات العسكرية ، إلا أن بالإمكان تفسير ذلك فى ضوء الديناميات الكامنة وراء هذه المساعدت . ذلك أن ما يطلق عليه بالبرامج أو المشروعات

---

(٥٢) هنا تبدو الخطة القومية فى الدول النامية (وفى إطار سياسة الاقتراض) أشبه بمجموعة من المشروعات التصورية المنفصلة . ومع ذلك فمن المهم أن نسجل هنا اختلاف معانى مفهوم الخطة . فهو يشير إلى مدى واسع جداً ابتداء من مجرد تحديد الحكومة للقطاعات التى ترغب فى تخصيص استثمارات لها وتشجيع أنواع معينة من الاستثمارات حتى تحديد الأهداف بدقة وتبنى سياسة مركزية صارمة بهدف مراقبة أو متابعة كل فرع من فروع الصناعة أو وحدة من وحدات الإنتاج . ولقد كانت هذه الخطة الأخيرة هى المتبعة فى الاتحاد السوفيتى خلال فترة حكم ستالين . ولم يحدث أن تبنت دول أوربا الشرقية هذه الخطة السوفيتية ، ذلك لأن تحولها إلى الشيوعية كان لاحقًا على ستالين ، فضلاً عن وعى هذه الدول بالمشكلات التى خلفتها البيروقراطية الروسية فى مجال الإنتاج الإقتصادى . وفى ضوء ذلك نستطيع أن نفسر لماذا تخلت كوبا عن تبنيها للأساليب التشيكوسلوفاكية فى المجال الاقتصادى . انظر لمزيد من التفصيل :

Worsley, P; "Problems of the Have-Not World", in M. Cunliffe (ed); The Times History of our Times, Weidenfeld & Nicolson, 1971, pp. 43-61.

(٥٣) وتعد كوبا مثالا واضحًا على ذلك . فقبل ثورتها كانت تعتمد اعتمادًا كليًا على المعونات والمساعدات الأمريكية .

الإنسانية (كتلك المتعلقة بالصحة أو الإنتاج الزراعى) قد تكون جزءا من استراتيجية عامة تهدف إلى تحويل الدولة إلى حليف للدولة المتقدمة ، مما يعنى أيضاً التأثير على البناء الداخلى للدولة المتخلفة بما يتلاءم مع التزامات الحليف . إن النظرة العابرة لبناء المجتمع الدولى المعاصر تكشف على الفور عن الارتباط المباشر بين نوعية وكثافة المساعدات الخارجية (بمختلف أنواعها) التى تحصل عليها الدول المتخلفة وطبيعة بناء القوة فى هذا المجتمع . كذلك تشير النظرة الخاطفة إلى أن تدفق المساعدات الخارجية على الدول المتخلفة المتلقية يقل – بصفة عامة – كلما عجزت الدول المتقدمة المانحة عن تغيير النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة فى الدول الأولى بما يتفق ورغبات الدول الثانية . وفى خضم هذه اللعبة نجد بعض الدول المتخلفة تحصل على عملات صعبة فى مقابل أن تمنح تأييدها لمواقف سياسية معينة . وهكذا نجد أنفسنا فى موقف تشترى فيه المواقف السياسية وتنتفى فيه كل علامات الاستقلال الوطنى[٥٤] .

ولا نستطيع أن نتوقع من برامج المساعدات هذه أن تحد من التفاوت الاجتماعى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . فالشواهد الإحصائية الدولية تشير إلى أن الهوة بين هذه الدول فى تزايد مستمر[٥٥] . ولقد دفع ذلك بعض المفكرين والدارسين إلى طرح قضية الثورة فى دول العالم الثالث ، وظهرت فى هذا المجال تنبؤات وتوقعات عديدة يضيق النطاق عن الإفاضة فيها هنا . غير أن الظروف التى مرت بها هذه الدول لا تنهض دليلا على صدق هذه التنبؤات والتوقعات[٥٦] .

---

(٥٤) وكدليل واضح وقاطع على ذلك نجد المساعدات الغربية تتجه دائماً إلى أكثر دول العالم الثالث «ديموقراطية» . فهى تتدفق إلى كوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام الجنوبية (فى آسيا) ، وإلى البرازيل والأرجنتين (فى أمريكا اللاتينية) . ويلاحظ أن هاتين الدولتين قد شهدتا انقلابين عسكريين حلا محل نظامين برلمانيين راسخين نسبيًا . وفى أوربا تتدفق المساعدات الاقتصادية على اليونان وأسبانيا . ومن الغريب (والطريف أيضًا) أن نجد الصين الشعبية تمنح تأييدها للنظم العسكرية «الإقطاعية» فى بوروندى وباكستان .

(٥٥) للحصول على بيانات كمية حديثة تعبر عن ذلك انظر مقالنا عن «علم الاجتماع والتنمية» المرجع السابق . ص ١٨ ١٩

(٥٦) من ذلك – مثلا – الانقلابات العسكرية الرجعية العديدة التى تعرضت لها دول العالم الثالث . فعلى سبيل المثال لوحظ أنه فى الفترة المنحصرة فيما بين أكتوبر ١٩٦٥ ويوليو ١٩٦٦ شهدت هذه الدول عشرة انقلابات تتابعت بعد ذلك بمعدل انقلابين أو ثلاثة فى العام منها انقلابات غانا وسيلان وأندونيسيا . ويفسر سامى منصور هذا الموقف فى ضوء سلبية الجماهير وعدم أدائها لدورها خلال العمل الحكومى . فدول العالم الثالث وهى تجرى وراء مظاهر التقدم بهرها البناء الآلى ، ونسيت تكريس جهد أكبر للبناء البشرى حتى أنه أصبحت هناك على السطح مقومات البناء الآلى بدون جماهير يمكن أن تحميه وتطوره . ويضاف إلى ذلك أن كثيرًا من هذه الدول تبنى مناهج الفكر الاشتراكى دون تحديد دقيق لحدوده ، مما جعل الباب مفتوحاً لدخول وتغلغل العناصر المضادة للثورة وتحول مكاسب العمل اليومى إلى رصيد متراكم على ما كان عليها من أرصدة . انظر سامى منصور ، انتكاسة الثورة فى العالم الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ص ٨٤ – ٨٦ .

فى أفريقيا جنوب الصحراء ظهرت أنظمة عسكرية عديدة حلت محل النظم المستندة إلى الحزب الواحد . وعلى الرغم من الصعوبات التى واجهتها حركة عدم الانحياز ، وعلى الرغم أيضًا من فشل « حقبة التنمية » التى تبنتها الأمم المتحدة ، على الرغم من ذلك كله فإن الدلائل تشير إلى الضعف العام فى الاتجاهات الثورية لدى الدول النامية . ولعل أوضح دليل على ذلك ما حدث فى أندونيسيا بعد انقلاب عام ١٩٦٥ .

وتميل دول العالم الثالث إلى استخدام مفهوم « الثورة » بمعانى متنوعة تشير إلى أوضاع مختلفة . غير أن الملاحظ – باستثناءات ضئيلة – أن مفهوم « الثورة » مرتبط بتحقيق أهداف قومية خالصة . وعلى الرغم من أن حركات الاستقلال فى بعض الدول النامية (أمثال الجزائر وأنجولا وموزمبيق) قد استخدمت مفهوم « الثورة » استخداما خاصا ، إلا أن معنى هذا المفهوم قد يتغير بعض الشىء حينما تمتلك هذه الحركات مقاليد الحكم [٥٧] . وفضلا عن ذلك نجد بعض الدارسين يجدون حلا لمشكلة تبعية دول العالم الثالث فيما أطلقوا عليه « النموذج الثورى » فى التنمية [٥٨] . ويستمد هذا النموذج قوته من مجموعة العناصر العديدة المتداخلة التى يتضمنها والتى يحتل كل منها أهمية خاصة منفصلة . ولو نظرنا إلى هذا « النموذج الثورى » فى جملته ، وجدناه يتضمن خريطة فكرية للعالم ، خريطة تفسر كيف يسير العالم وتحدد مكوناته الأساسية . وإذن فهذه الخريطة توضح لشعوب العالم الثالث أنهم ضحايا الإمبريالية . كذلك فإن هذا النموذج الثورى يضع إنسان العالم الثالث فى إطار عالمى ، أى أنه يحدد له هويته ، ومن ثم يميز له أولئك الذين يماثلونه وأولئك الذين يختلفون عنه . هنا نجد هذا الإنسان منتميا لطبقة . وفضلا عن ذلك فإن النموذج يساعد إنسان العالم الثالث على التعرف على ماهيته لا فقط فى ضوء المفاهيم البنائية ، بل أيضًا فى ضوء المفاهيم الأخلاقية ، أى أنه يعينه على فهم أنه مستغل وهامشى . يضاف إلى ذلك كله حقيقة هامة هى أن هذا النموذج يضع أهدافا محددة للمجتمع المراد إقامته ، وبرنامجا واضحا ينير الطريق أمام العمل السياسى – الاجتماعى – الاقتصادى .

وقد تكون معالجتنا لقضية المساعدات الخارجية أكثر شمولا وتحديدا إذا ما تناولنا الدور الذى لعبته (أو ما يمكن أن تلعبه) الهيئات الدولية فى هذا المجال ، خاصة وأن مناقشاتنا السابقة كانت

---

(٥٧) يستثنى ويرسلى Worsley فيتنام من ذلك . فهو يبرهن على أن حركة الاستقلال فى هذا البلد الزراعى الضئيل قد ظلت حريصة على معنى مفهوم « الثورة » انظر :
Worsley; P; «Problems...» op. 46.

(٥٨)
Frank; A.G.; «The Development of Underdevelopment»;
Monthly Review; Vol. 18; (4) Sep. 1966.

مقصورة على دور المساعدات الصادرة عن الدول المتقدمة للدول المتخلفة . إن من الأمور التى يسهل ملاحظتها أن الدور الذى تلعبه الهيئات الدولية فى السياسات الاقتصادية للدول النامية ليس دورا حياديا على الإطلاق ، كما أنه ليس دورا محدودا أو مقصورا على مجرد الاستشارة أو التوصل إلى الحلول المثلى . ذلك أن الهيئات الدولية تميل على الدوام إلى تدعيم السياسات التى تتبناها حكومات الدول النامية الساعية إلى الحصول على المساعدة الدولية . فإذا كانت حكومة دولة نامية تتبنى سياسة معينة ، فإن الاحتمال الأكبر هو أن تعاونها الهيئات الدولية فى تدعيم هذه السياسة وإنجاحها . وإذا لم يتم التطابق بين سياستى الدول النامية والهيئات الدولية ، فإن الأمر ينتهى عادة بمفاوضات تؤدى إلى بعض التنازلات من جانب الأولى ، على أن تظل الخطوط العريضة لسياستها قائمة . ومن الطبيعى أن يختلف هذا الموقف من دولة نامية لأخرى طبقا لمدى وضوح سياستها الاقتصادية وعلاقتها بالهيئات الدولية [٥٩] .

وعادة ما يبدو دور الهيئات الدولية فى الدول النامية وكأنه مقصور على اعتبارات فنية خالصة لا علاقة لها بالمسائل الأيديولوجية . ولعل ذلك هو ما يبرر تركيز الهيئات الدولية على الشئون المالية . غير أن هذا التركيز لا يعنى فقط تجاهلا لمشكلات أخرى ، ولكنه يتعارض باستمرار مع حل هذه المشكلات . فليس هناك فى دول العالم الثالث مشكلة فنية خالصة . ويكفى لتوضيح ذلك أن نشير إلى أن سياسات الهيئات الدولية تستند إلى فهم عميق للظروف الخاصة لكل دولة من دول العالم الثالث ، مما يعنى أنها تنطلق من تصورات وافتراضات قبلية واضحة كل الوضوح . ولو تأملنا تقارير الهيئات الدولية ، لاحظنا أنها تخلو من أية مناقشات جادة لآثار الإجراءات المختلفة التى تتبعها الدول النامية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاحتمالات البديلة التى يمكن أن تتبعها [٦٠] . ومن هنا يبدو لنا بوضوح كيف أن شعار « الموضوعية » الذى يتبناه

---

(٥٩) ولقد أوضح هيرشمان Hirschman هذه الحقيقة حينما ضرب مثالاً واقعياً . وفى ذلك يقول : « إن التعهد الذى تلتزم به الدول النامية نحو الهيئات الدولية يتخذ النمط التالى : أن ترفع هذه الدول معدلات الاستثمار وتقلل معدلات الاستهلاك ، وأن تزيد من مشاركة القطاع الخاص ، وتقلل من مشاركة القطاع العام فى الصناعة ، وأن تقلل من قيمة عملتها ، ومن ثم تغير من نظام الأسعار داخل الدولة . . . إلخ » انظر :

Hirshman; A.O.; Bird; M; Foreign Aid: A Critique and a Proposal, Essays in International Finance; 1968.

(٦٠) Mason; E; Foreign Aid and Foreign Policy; N.Y; 1964

وفضلاً عن ذلك هناك شعار مألوف لدى الهيئات الدولية هو أن النهوض بالسياسات الاقتصادية « الناجحة » يتطلب إقامة حوار بين حكومات الدول النامية والهيئات الدولية التى تقدم المساعدات . وأحد وسائل تحقيق ذلك أن تشارك هذه الهيئات فى

البنك الدولى إنما هو شعار خاص يخفى وراءه ذاتية مستترة .

وتشير النظرة الفاحصة لسياسات الهيئات الدولية فى الدول النامية إلى أنها تتبنى أفكارا اقتصادية ليبرالية ، وأنها تتمسك وتصر دائماً على المبادئ الدولية التى حددها الغرب فى هذا المجال . بعبارة أخرى فإن سياسات هذه الهيئات تستند إلى قبول مطلق لمنطق العلاقات الرأسمالية سواء على المستوى العالمى أو القومى . وآية ذلك أن الهيئات الدولية لا تستطيع أن تقبل أية تغييرات فى الدول النامية من شأنها تهديد نظام التجارة الدولية ، أو الحد من الاستثمارات الخاصة الأجنبية ، أو التأخير فى سداد الديون وفوائدها . وفضلا عن ذلك نجد الهيئات الدولية تميل إلى تشجيع المشروعات وفوائدها . وفضلا عن ذلك نجد الهيئات الدولية تميل إلى تشجيع المشروعات الحرة والاعتماد على التجارة الحرة واحترام الملكية الخاصة (سواء أكانت محلية أو أجنبية).وعادة ما تقر الهيئات الدولية بعض التغييرات الطفيفة التى قد تطرأ على الدول النامية ، ولكن المطلب الرئيسى الذى يتعين تحقيقه على الدوام هو « الاستقرار » . ولنا أن نتوقع بعد ذلك تعاون الهيئات الدولية مع أية حكومة تحقق لها مطلب « الاستقرار » ابتداء من الحكومات اليمينية الرجعية والديكتاتوريات العسكرية . وإذن فالهيئات الدولية تبدو وكأنها تساعد الدولة النامية على أداء وظائفها فى هدوء وتوازن وسلام . وطالما أن ذلك يمثل هدفا (مباشرا أو غير مباشر) ، فإن النتيجة المترتبة على ذلك هى أن الأحكام التى تصدرها الهيئات الدولية ليست متحررة من القيمة ، كما أنها بعيدة تماما عن الحياد[٦١] .

= رسم سياسات الدول النامية ، بشرط ألا تكون قراراتها (أى الهيئات) ملزمة . غير أن النظرة المتأنية لبرامج المساعدات الدولية تشير إلى أن « الاشتراط » يمثل أحد جوانب السياسة التى تتبعها الهيئات الدولية إزاء الدول النامية . ويكاد ينطبق ذلك تماماً على البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى . انظر Hayter; T: Aid as Imperialism; op. cit; p. 19.

(٦١) ولعل هذه الحقيقة – فى حد ذاتها – تفسر لنا إصرار الهيئات الدولية على أن مساعداتها للدول النامية ذات طابع فنى ، وأن ذلك يمكنها (أى الهيئات) من أن تتخذ قرارات موضوعية بعيدة عن أية اعتبارات أيديولوجية . ومثل هذه القرارات من وجهة نظر الهيئات الدولية – تعنى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول النامية . وهكذا نجد الهيئات تمارس وظائفها فى الدول النامية تحت شعارات مثل « الواقعية الاقتصادية » و « التقدم العالمى » . وواقع الأمر أن تحليل مضمون هذه الشعارات أمر هام فى فهم علاقة الهيئات الدولية بالدول النامية ، تلك العلاقة التى هى أعمق بكثير مما تبدو عليه فى ظاهرها . ولقد جاء فى أحد التقارير التى أعدها أحد الاقتصاديين البرازيليين والتى نشرت فيما بعد ضمن مطبوعات البنك الدولى : « أن أشد ما استرعى انتباهى أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد أنشئا لتحقيق أغراض معينة وأهداف محدودة ، بحيث بات واضحاً أنهما سوف يتخذان قرارات اقتصادية مستندة إلى تحليل اقتصادى موضوعى . ولقد كان واضحاً منذ بداية نشأة هاتين المنظمتين (وكما تنص على ذلك مواثيقهما) أنهما لا يتخذان طابعاً سياسياً . فهمتهما ذات طابع فنى منذ اللحظة الأولى . مقتبس من حاشية رقم (١٠) فى :

Whyte; J; Pledged to Development; op. cit.

وفضلا عن مشكلة « الموضوعية » فإن هناك قضايا أخرى يتعين إثارتها . وإحدى هذه القضايا تتعلق بمدى كفاءة التحليلات الاقتصادية التى تجريها الهيئات الدولية بقصد فهم مشكلات التنمية فى دول العالم الثالث (٦٢) . فمثل هذه التحليلات لا تخلو من مغالطات ولا تعدم التناقضات حتى ولو نظرنا إليها فى ضوء القضايا الأساسية التى تنطلق منها . ففى بعض الأحيان تكون التحليلات الاقتصادية التى يجريها علماء الهيئات الدولية عن الدول النامية أقل دقة وحبكة وموضوعية من تلك التى يجريها علماء هذه الدول بهدف فهم مشكلات مجتمعاتهم . وهنا نجد علماء الهيئات الدولية يقدمون تبريرات تستند إلى الحقيقة التى مؤداها ، أنهم يطمحون إلى تحقيق أهداف عامة ، أكثر مما يطمعون فى التأثير على سياسات حكومات الدول النامية . ومن شأن هذا الموقف أن يميع ويبدد أى إسهام حقيقى فى فهم التخلف . بعبارة أخرى يصعب القول بأن إخفاق علماء الهيئات الدولية فى أداء واجباتهم نحو دول العالم الثالث راجع إلى قلة خبراتهم ومناهجهم ، أم أنه راجع إلى قصور كامن فى هذه الهيئات ذاتها وعدم قدرتها على فهم المشكلات النوعية التى تعانى منها الدول المتخلفة .

ولعل القضية الحاسمة التى يمكن أن تثار بعد ذلك تتعلق بمدى ملاءمة النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالفعل فى الدول النامية وقدرتها على تحقيق نهوض حقيقى يتصل بجماهير فقرائها ، خاصة وأن بعض هذه النظم تميل إلى الاعتماد القوى على المشروعات الخاصة وما يترتب على ذلك من تفاوت اجتماعى شاسع . وواقع الأمر أن سياسة الهيئات الدولية إزاء الدول النامية تفترض أن تحقيق مثل هذا النهوض أمر ثانوى إذا ما قورن باعتبارات أخرى ، وأن الولايات المتحدة (التى تمثل أعظم سند لهذه الهيئات) تحرص أشد الحرص على استمرار الأوضاع الراهنة لأطول فترة ممكنة (٦٣) . وأيا كان الأمر فإن الشىء الواضح هنا هو أن الهيئات الدولية تنهج سياسة من شأنها أن تتعارض مع النهوض بالغالبية العظمى من شعوب العالم الثالث . وكثيرا ما ترفع هذا الهيئات شعار الرغبة فى تحقيق « الاستقرار » فى الدول النامية وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى .

---

(٦٢) ولقد توصلت المناقشات الجادة التى أثارت مثل هذا النوع من القضايا إلى ضرورة إلغاء المساعدات المشروطة التى تتلقاها الدول النامية ، كما انتهت إلى ضرورة الفصل بين تبادل الآراء حول أنسب السياسات الاقتصادية وعملية المساعدة ذاتها . انظر على سبيل المثال :

Hirschman; A.O. (ed.) Latin American Issues; Essays and Comments;
The Twentieth Century Fund; N.Y.; 1961.

(٦٣) Alavi; H; Khusto; A; «Pakistan: The Burden of U S. Aid;» in Rhodes; R; (ed.) Imperialism and Revolution; Monthly Review Press; 1970; pp. 62-78.

غير أن هناك تقارير عديدة تشير إلى أن برامج « الاستقرار » هذه لم تحقق أهدافها حتى فى ضوء المعايير التى تبنتها الهيئات الدولية . فالأسعار فى ارتفاع منقطع النظير ، والقطاع الخاص لا يستجيب على النحو المتوقع ، ومعدلات الإنتاج ترتفع ببطء ما تلبث أن تلتهمه معدلات زيادة السكان العالمية [٦٤] ، وكنتيجة لذلك نجد بعض الهيئات الدولية تطالب بضرورة إجراء تعديلات على سياساتها ، على أن يصاحب ذلك مزيد من الصبر من جانب الدول النامية ، وهكذا نجد الهيئات الدولية تحاول تبنى سياسة محددة تسلم بأن تحقيق الاستقرار الاقتصادى هو شرط أولى وضرورى لاحداث النمو الاقتصادى ، وأن ذلك يجب أن يرتبط – فى بعض الأحيان – بإعادة توزيع الدخول ، وزيادة الانفاق الاجتماعى ، والنهوض بالطبقة الوسطى بوجه عام .

على أن النجاح الذى حققته الهيئات الدولية فى مجال « الاستقرار الاقتصادى » للدول النامية كان محددا للغاية . فالاتجاه العام – باستثناءات ضئيلة – يشير إلى أن هذا الاستقرار قد أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى ، وهبوط متوسط الدخل الفردى بوجه عام . وإذا كان هناك الآن اتجاها ناميا يذهب إلى أن برامج الاستقرار الاقتصادى يجب ألا يؤدى إلى ركود اقتصادى ، إلا أن الهيئات الدولية لاتزال تصر على أن تحقيق هذا الاستقرار يجب أن يتم بطريقة تدريجية . إن زيادة المساعدات الخارجية قد تعنى – نظريا – رفع معدلات الاستثمار والنمو ، غير أن ما يحدث – واقعيا – أن اهتمام الهيئات الدولية ينصب على تحقيق الاستقرار أكثر مما ينحصر فى رفع معدلات النمو . ولعل ذلك هو السبب الذى من أجله تسعى الهيئات الدولية إلى تشجيع الدول النامية على زيادة دخولها القومية ، فى ذلك تدعيم لموقفها الاقتصادى ، مما يعنى القدرة على تسديد الديون وفوائدها [٦٥] ، وفضلا عما سبق لوحظ أن برامج الهيئات الدولية فى الدول النامية لم تسهم إسهاما كبيرا فى رفع مستويات المعيشة ، وزيادة العمالة فى المناطق الريفية ، ومواجهة الاكتظاظ السكانى فى الأحياء المتخلفة ، ذلك أن اهتمام هذه الهيئات لا ينصب أساسا على المجالات الاجتماعية بقدر ما ينصب على المجالات الاقتصادية بمعناها الضيق [٦٦] . وحتى اذا اهتمت هذه

---

(٦٤) تمثل أندونيسيا مثالاً واقعيًا على ذلك . ونستطيع أن نجد تطبيقًا واقعيًا لهذه الأفكار فى مقال قصير جدًا انظر :

Schmitt; H; Foreign Captial and Social Conflict in Indonesia;
1950-1958; Economic Development and Culture Change; Vol. 10; No.3; April 1962.

(٦٥) ومن بين الأساليب التى تتبع فى هذا المجال تشجيع الدول النامية على تنويع صادراتها ، ودعم الإنتاج الزراعى ، ثم تأييد الاستثمارات الخاصة .

(٦٦) Krassowski; A; The Aid Relationship; op. cit.

ومن بين المجالات الاجتماعية نجد الخدمات الاجتماعية والإسكان ، والصحة ، والتعليم ، والأجور ، والإصلاح الزراعى .

الهيئات ببعض المجالات الاجتماعية ، فغالبا ما يتركز هذا الاهتمام فى المناطق الحضرية حيث يلعب القطاع الخاص الدور الأكبر . ومن الطبيعى أن يؤدى التركيز على المجالات الاقتصادية إلى إغفال المجالات الاجتماعية . إذ أن الاستثمار فى الأخيرة يبدو وكأنه « غير إنتاجى » .

وعلى الرغم من أن المشكلة الزراعية فى الدول النامية قد حظيت بقدر ملحوظ من الاهتمام من جانب الهيئات الدولية خلال السنوات الأخيرة[٦٧] ، إلا أننا نجد ضرورة هنا لتسجيل عدد من الملاحظات . فمن الأمور المألوفة مناقشة المشكلة الزراعية بعيدا عن مشكلة النهوض بالمناطق الريفية بوجه عام . وعلى ذلك فإن مدى تأييد الهيئات الدولية لمشروع كالإصلاح الزراعى – مثلا – يتوقف على مدى ماسيسهم به فى الإنتاج الزراعى بعامة وفى الميزانية العامة بخاصة . وهناك اعتقاد سائد لدى الهيئات الدولية مؤداه ، أن الإصلاح الزراعى يمارس – فى المدى القصير – تأثيرا سلبيا على الإنتاج الزراعى . لذلك لا نجد فى تقارير هذه الهيئات مايشير إلى أن الإصلاح الزراعى يمثل خطوة أساسية فى طريق تنمية بعيدة المدى . وتفسير ذلك ممكن إذا ما علمنا أن الهيئات الدولية تهتم عادة بالاستقرار القصير المدى . ويكاد يكون اهتمام الهيئات الدولية بالمشكلة الزراعية مقصور على إزالة القيود التى تحكم ضبط الأسعار ، وتنويع المحاصيل الزراعية . ويتسق ذلك – بطبيعة الحال – مع تشجيع هذه الهيئات للمشروعات الزراعية الضخمة التى تحقق فائضا اقتصاديا . ومن هنا نلحظ أن الفائدة التى يحققها صغار الفلاحين من مساعدات الهيئات الدولية محدودة للغاية .

والواقع أن كثيرا مما قيل عن الزراعة فى الدول النامية يمكن أن يقال أيضاً عن الصناعة . فبرامج الهيئات الدولية التى سعت إلى تحقيق استقرار اقتصادى فى هذه الدول حبذت تخفيض العمالة سواء فى القطاع الخاص أو العام . ففى القطاع الخاص اضطرت بعض المصانع إلى الاستغناء عن نسبة من العمال الصناعيين ، فضلا عن عدم تشجيع إقامة صناعات جديدة . وفى القطاع العام مارست الهيئات الدولية على حكومات الدول النامية ضغوطا عديدة من أجل تخفيض العمالة دون أن تقدم عمالة بديلة . ولسنا بحاجة إلى تأكيد ما تعانى منه الدول النامية من مشكلات فى هذا المجال : معدلات البطالة تزداد يوما بعد يوم ، ومعدلات زيادة السكان تنمو نمو الصاعقة ،

ومع ذلك يلاحظ خلال الفترة الأخيرة أن منشورات الأمم المتحدة قد أولت قدراً من الاهتمام للتعليم والزراعة . ومع ذلك فلقد اتخذ الاهتمام (فى مجال الزراعة) مجرد زيادة عرض السلع الغذائية .

(٦٧) See for instance; Griffin; K; Underdevelopment in Spanish America; Allen & Unwin; 1969

ومعدلات الهجرة الريفية الحضرية تسجل ارتفاعا مستمرا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الآثار التى أحدثتها الآلية والميكنة ، والزيادة الساحقة فى أعداد الفلاحين المعدمين [٦٨] . ومما يزيد الأمر خطورة أن التقارير الجادة الحديثة تميل الى تأكيد استمرار وتعاظم هذه الآثار السلبية . فنسبة العاملين فى الصناعة فى كثير من الدول النامية لا تزال محدودة للغاية ، بل أنها تتناقص لو أخذنا فى اعتبارنا الزيادة الكلية فى عدد السكان . ومن هنا تبدو لنا مشكلة البطالة كمشكلة ملحة ضاغطة لا تستطيع برامج الهيئات الدولية أن تواجهها ، لأنها (أى الهيئات) – كما أشرت فى غير موضع – تسعى إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادى ، وبالتالى تثبيت الأوضاع الراهنة .

رابعا : مواجهة التبعية – بدائل متاحة

تقودنا الاعتبارات السابقة إلى تقييم السياسات البديلة التى انتهجتها الدول النامية فى مواجهة مشكلة التبعية . وهنا نجد أنفسنا فى مواجهة احتمالين : الأول هو الإصلاح ، والثانى هو الثورة . والاحتمال الأول هو الأكثر شيوعا فى مختلف أنحاء العالم الثالث ، بينما الثانى يمثل حالات تكاد تكون شبه استثنائية . ومن الواضح أن الإصلاح يعنى – من حيث المبدأ – عدم المساس بالأوضاع القائمة إلا فى حدود بعض التعديلات الطفيفة . ويتخذ الإصلاح صورا عديدة منها على سبيل المثال النمو الاقتصادى المصحوب بالتضخم ، وإجراء تعديلات ثانوية على توزيع الدخول . ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة بعض المعايير الاقتصادية الإصلاحية . من ذلك – مثلا – دفع النمو الاقتصادى ، وإعادة توزيع الدخول ، والحد من التضخم . بيد أن هذه المعايير الاقتصادية لا تضمن بذاتها تحقيق التنمية بقدر ما تمثل شرطا لها [٦٩] . وليس أدل على ذلك من تجاهل هذه المعايير لفكرة إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء ، إذ أن هذه الحقيقة وحدها كفيلة بتغيير نظام الطلب . إن الخطأ الذى تنطوى عليه المعايير الاقتصادية الخالصة لا يقل فداحة عن خطأ الاعتقاد

---

(٦٨) See Griffin; K; B; Enos; J.L.; Planning Development. Addison-Wesley; 1970; pp. 141-153.

حيث نجد بيانات إحصائية وفيرة تتناول نسب العاملين فى الصناعة فى عدد من الدول النامية كما نجد تحليلاً مقارناً لمشكلات الكفاية الإنتاجية .

(٦٩) Streeten; P.; «Economic Strategies»; in Seers; D. and Joy L; (eds.); Development in a Divided World; Penguin Books; 1971; pp. 141 ff; also see Myrdal; G; The Challenge of World Poverty: A World Anti-Poverty Programme in Outline; Penguin; 1970; esp. Part I.

بأن المشكلة الأساسية فى الدول النامية تتمثل فى اختلال ميزان المدفوعات بسبب المشكلات التى واجهتها هذه الدول فى تسويق منتجاتها الأولية خلال فترة الخمسينات ، ومن ثم نجد محاولات عديدة لإقناع هذه الدول تبنى التصنيع ، لأنها تستطيع بذلك أن تحدث تغييرا أساسيا فى سياساتها التجارية .

وبالإضافة إلى ذلك نلحظ لدى علماء وخبراء الهيئات الدولية ميلا للاستعانة بنظريات التنمية الغربية فى فهم مشكلات الدول النامية ، وتجاهل الشكوك والانتقادات التى تعرضت لها هذه النظريات خلال السنوات العشر الأخيرة[٧٠] . وكنتيجة لذلك نجد هؤلاء العلماء والخبراء يطبقون صورة كلاسيكية ميكانيكية للنظريات الاقتصادية الغربية ، صورة لم تعد تنطبق حتى على بعض الدول الغربية[٧١] . لقد أغفل هؤلاء العلماء والخبراء الخصائص الأساسية التى تميز واقع الدول النامية . من ذلك - مثلا - تركز النمو فى مناطق صغيرة قليلة ، وعدم عدالة توزيع الدخول ، وارتفاع معدلات البطالة ، وصعوبة أحداث تغييرات أساسية فى مجال الزراعة حيثما يسيطر اقتصاد الإعاشة سيطرة أساسية ، وارتفاع معدل زيادة السكان ، واعتماد الاقتصاد على قطاع التصدير . يضاف إلى ذلك كله عدم تجانس الوحدات المكونة للدول النامية على نحو يسمح بحل مشكلاتها بطريقة مستقلة ، ومواجهة الضغوط الخارجية . وعلى الرغم من أن بعض تقارير ودراسات الهيئات الدولية قد أولت بعض الاهتمام بمشكلات نوعية فى دول العالم الثالث (مثل مواجهة زيادة السكان ، والنهوض بالمجتمع الريفى ، والقضاء على الأحياء المتخلفة فى المدن ، والحد من ارتفاع معدلات البطالة ، وإعادة توزيع الدخول ، على الرغم من ذلك فإننا نجدها تفترض - صراحة أو ضمنا - أن باستطاعة الدول المتخلفة أن تكرر التجربة التى خاضتها الدول المتقدمة[٧٢] . وهكذا نجد نظريات التنمية الغربية بعيدة كل البعد عن قلب مشكلات العالم

---

(٧٠) انظر السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق ، وانظر أندر فرانك ، علم اجتماع التنمية ، المرجع السابق ، وانظر محاولة أخرى بالعربية فى : فوزى منصور ، محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ١٩٧٤ .

(٧١) كما هو الحال بالنسبة لوسائل تحقيق التوازن الاقتصادى من خلال إجراء التعديلات على مستوى الطلب .

(٧٢) ولقد بدأ ذلك بوضوح فى مؤتمر التنمية الاقتصادية الذى عقد فى مانشستر فى سنة ١٩٦٤ . وفى مقال لكارماك Karmak يقول : «أعتقد أنه ليس هناك معياراً أو طريقاً واحداً للتنمية . إن على كل دولة أن تسلك طريقها الخاص بها . . . وعلينا ألا نقع فى الخطأ التقليدى وهو أن نستعين بنموذج تنمية لدول متقدمة ثم نطبقه على دولة متخلفة ، ذلك لأن ظروف الأخيرة تختلف اختلافاً بيناً عن ظروف الأولى» . هذا النص مقتبس من :

Seers; The Limitations of The Special Case; Lauchlin Currie; (ed) Accelerating Development; The Necessity and The Means; Mc Graw-Hill; 1966.

الثالث التى أهمها الجوع والمرض والفقر.

ويزداد هذا الموقف وضوحا إذا ما تناولنا السياسات الإصلاحية التى تبنتها حكومات الدول النامية لمواجهة مشكلة التبعية[٧٣]. ففى دول أمريكا اللاتينية (ذات التقاليد البرلمانية) احتلت قضية التنمية أهمية خاصة وظهرت محاولات عديدة لمعالجتها. وآية ذلك تلك الجهود البطولية التى بذلت فى البرلمان من أجل إقرار بعض السياسات الإصلاحية. غير أن هذه السياسات كانت قطاعية وجزئية إلى حد بعيد ولم تكن موجهة لإحداث تغييرات بنائية عميقة بسبب سيطرة الاقطاعيين والرأسماليين على البرلمانات[٧٤]. ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى أن إسهام هذه السياسات الإصلاحية بالنسبة للفلاحين المعدمين والحضريين الفقراء كان محدودا للغاية، بينما نجد هذا الإسهام كبيرا بالنسبة للطبقتين الوسطى والعليا. وهذا يعنى - بطبيعة الحال - أن التغييرات الطفيفة التى طرأت على نمط توزيع الدخول لم تكن تخدم سوى فئات اجتماعية معينة. وهكذا نجد مشروعات التنمية تتخذ طابعا معينا قد نرمز إليه برموز عديدة. من ذلك - مثلا - بناء المدارس الخاصة فى الأحياء السكنية الحضرية الراقية، وإنشاء مزيد من الجامعات لتخريج أعداد متزايدة من الجامعيين، وإقامة صناعات تنتج سلعا كمالية، وإقامة عمارات سكنية راقية تخدم قطاعات معينة من السكان. ومن الطبيعى ألا تغير مثل هذه المشروعات من البناء الاقتصادى - الاجتماعى - السياسى فى هذه المجتمعات، طالما أنها لا تعبر عن قطاعاتها السكانية العريضة. ويكفى أن نشير هنا إلى مصير المشروعات الحيوية التى تبنتها هذه السياسات الإصلاحية كالحد من ارتفاع معدلات زيادة السكان، والإصلاح الزراعى. فالأول تم بطريقة تدريجيةبيروقراطية بطيئة بحيث بات من الصعب تلمس نتائجه، والثانى واجه معارضة من الاقطاعيين والرجعيين بدعوى أنه- باستناده إلى الملكية الزراعية الصغيرة - يؤدى إلى هبوط معدلات الإنتاج الزراعى[٧٥].

وواقع الأمر أن موقف حكومات الدول النامية من سياساتها الإصلاحية ينطوى على ضرب من الازدواجية. فهى تدرك جيدا المخاطر الناجمة عن عدم تحسين أحوال الفقراء وما يؤدى إليه ذلك من ضغوط شعبية، ولكنها وفى نفس الوقت - تشارك القوى الأجنبية رغبتها فى استمرار

---

(٧٣) وهنا نذكر - على سبيل المثال - حكومات شيلى وكولومبيا وبيرو خلال النصف الأول من العقد السادس من هذا القرن

(٧٤) والواقع أن أية سياسة إصلاحية نالت موافقة فى برلمانات دول أمريكا اللاتينية لم تكن لها أن تظهر إلا بعد معارك ضارية تستمر لسنوات عديدة.

(٧٥) Joy; L; «Strategy for Agricultural Development»; in Seers; D; and Joy L; Development in a Divided World; op. cit. pp. 174-202.

الأوضاع القائمة . كذلك نجد هذه الحكومات تعى جيدا – لا عتبارات وطنية – مدى سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد القومى ، وعدم قدرتها (أى الحكومات) على المناورة ، فضلا عن الخسارة الاقتصادية الناجمة عن موقف التبعية ، لكنها – مع ذلك – تدرك الأخطار الناجمة عن قطع أو انهيار العلاقات مع القوى الأجنبية . وفى ضوء هذه الازدواجية نستطيع تفسير حرص الدول النامية على تسديد ديونها الأجنبية وعدم الإقدام على تأميم مشروعاتها . إن ذلك لا يمثل فقط خوفا من ردع هذه القوى الأجنبية[٧٦] ، ولكنه يمثل أيضاً حرصًا على عدم إحداث تغييرات داخلية من شأنها المساس بأوضاع الصفوة القائمة . وهكذا نجد – مرة أخرى – توازيا بين مصالح القوى الأجنبية ومصالح الصفوات القومية .

ولست بحاجة بعد ذلك كله إلى الإفاضة فى توضيح شروط التجارة العالمية القاسية التى تحيط بدول العالم الثالث . فأغلب منتجات هذه الدول أولية ، كما أن أسعارها تخضع – إلى حد كبير – للسياسات التى تنتهجها دول أخرى ، أعنى المتقدمة . وغالبا ما تخضع هذه الأسعار لتقلبات شديدة ، أو إن شئنا الدقة لانخفاض تدريجى دائم[٧٧] . وأحد أسباب ذلك أن مستقبل الاستهلاك العالمى لهذه المنتجات الأولية محدود ، وأن كمية هذه المنتجات فى الأسواق العالمية لا تخضع لتنسيق بين الدول المنتجة لها[٧٨] . ولعل ذلك هو ما يبرر الدعاوى العديدة التى ظهرت مؤخرا والتى أبرزها أن تبذل الدول النامية جهودا أكبر من أجل تنويع منتجاتها الأولية . غير أن تنفيذ ذلك لا يستطيع أن يؤدى نتائجه فى المدى القصير ، فضلا عن أن دونه حدود جغرافية وايكولوجية وبشرية . ولسوف يكون من العبث أن تحاول دولة نامية أن تنتج سلعا معينة (بهدف التنوع) تنتجها دول أخرى وتجد صعوبة فى تسويقها[٧٩] .

ومما سبق يبدو أن تحقيق النمو الاقتصادى والتغير الثقافى أمر صعب الحدوث فى دول العالم الثالث ما لم تحدث تغيرات بنائية حقيقية (عالمية ومحلية) ، وكيف أن التحولات العالمية ليست

---

(٧٦) Braun; O; «Trade and Investment»; in Seers; D; and Joy; L; op. cit.

(٧٧) ربما كان البترول أحد المنتجات الأولية التى تشكل استثناء من ذلك . ومع ذلك فإن الموقف الذى اتخذته الدول العربية المنتجة للبترول بعد حرب الشرق الأوسط الأخيرة (أكتوبر ١٩٧٣) يمثل استجابة جماعية ، لإحداث سياسية قومية ، أكثر منه انتفاضة على الطابع الاحتكارى الذى يتسم به النظام التجارى العالمى .

(٧٨) Little, F; Scitowsky, T; Industry and Trade in Some Developing Countries, OECD, 1970.

(٧٩) يستطيع القارىء أن يحصل على صورة اقتصادية – جغرافية لمنتجات دول العالم الثالث إذا ما رجع إلى الملحق الوارد فى كتاب بيير جاليه . انظر : Jaée; p; The Third World in World Economy; op. cit; esp Appendi.

(78) Little, I; Scitowsky; T; Industry and Trade in Some Developing countries, OECD, 1970

تعزل عن التحولات القومية . إن القوى الاحتكارية العالمية تميل إلى الانتشار بطريقة أخطبوطية ساعية إلى تدعيم نفسها وإضعاف الدول المتخلفة . ولا يمكن للاحتكار أن يؤدى إلا إلى نتيجة واحدة هى : التبعية . وإذا كان العقد الماضى قد شهد جهودا إصلاحية عديدة تهدف إلى مواجهة التبعية (وما تتخذه من مظاهر) ، إلا أن النظرة العابرة تشير إلى أن التبعية فى ازدياد دائم والاستقلال فى انهيار متصل . ولعل ذلك هو ما دفع بعض دول العالم الثالث إلى اللجوء إلى الثورة كوسيلة للخلاص من أسر التبعية والخضوع والتخلف . لكن هذه الحقيقة تحتاج – هى الأخرى - إلى مزيد من التحليل والتأمل .

تستند فكرة الثورة إلى قضية أساسية هى ، أن السياسات الإصلاحية التى اتبعتها حكومات الدول النامية قد استنفذت أهدافها دون تحقيق تنمية حقيقية ، وأن الدور الذى لعبته (ولاتزال) الهيئات الدولية فى تنمية هذه الدول محدود لاعتبارات عديدة أشرت إليها قبل قليل . ومع أن هناك وجوه شبه عديدة بين التجارب الثورية التى مرت بها دول العالم الثالث ، إلا أن هناك اختلافات بينها يصعب إغفالها ، مما يجعل من عملية صياغة تعميمات وأحكام عامة مخاطرة سابقة لأوانها . لذلك نكتفى هنا – ولأغراض التحليل والاستشهاد - بتناول الثورة الكوبية كمثال يوضح لنا كيفية مواجهتها لمشكلة التبعية [٨٠] .

لقد أنجزت كوبا الكثير بفضل ثورتها وخلال فترة زمنية قصيرة برغم الحصار الاقتصادى الذى فرضته الولايات المتحدة الأمريكية ، وبرغم اعتماد الاقتصاد الكوبى على الولايات المتحدة خلال فترة ما قبل الثورة . والملاحظ أن الإحصاءات المنشورة تعكس لنا نجاحا باهرا أنجزته الثورة الكوبية وعلى الأخص فيما يتعلق بمعدلات إنتاج السلع المادية ، ذلك أن معدلات الإنتاج قد ازدادت بالنسبة لسلع معينة بينما انخفضت بالنسبة لسلع أخرى . وفضلا عن ذلك تميل البيانات الدولية إلى إبراز المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة التى تلقتها كوبا من الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية ، مما عوضها عن الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة فيما قبل الثورة . وتشير الإحصاءات المنشورة إلى أن كوبا تستثمر الآن مايزيد عن ٣٠٪ من مجموع دخلها القومى فى

---

(٨٠) وبالإضافة إلى الثورة الكوبية هناك ثورات عديدة نشبت فى العالم الثالث كتلك التى حدثت فى الصين وبوليفيا والمكسيك . غير أن الثورتين الأخيرتين (بوليفيا والمكسيك) قد تعرضتا لإجهاض خارجى . فالثورة البوليفية تعرضت لضغوط قاسية من جانب الولايات المتحدة ، وهذا ينطبق - وإن كان بشكل مختلف – على الثورة المكسيكية . فبعد أن حققت هذه الثورة قدراً من التقدم فى مجالات اجتماعية عديدة ما لبث التيار الطبقى أن ازداد حدة واتسع نطاق الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية الخاصة .

مشروعات إنتاجية ، وأن هناك جهودا جبارة تبذل من أجل رفع معدلات التصدير إلى الخارج والحد من معدلات الاستيراد . والثورة الكوبية بهذا المعنى تسعى إلى النهوض بموارد الدولة وتوجيه عمل الشعب بما يحقق تنمية شاملة حقيقية له[٨١] .

ومن الصعب تقييم النتائج التى حققتها الثورة الكوبية فى ضوء معايير ونظريات التنمية الاقتصادية الغربية . غير أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى بعض الملامح الأساسية . فمن الحقائق الاحصائية المقررة أن الثورة الكوبية قد تمكنت من القضاء على البطالة التى كان يصل معدلها (فيما قبل الثورة) إلى ٥٠٪ فى قطاع الزراعة[٨٢] ، واستطاعت أن تخلق عدالة فى توزيع الدخول وما يرتبط بذلك من وضع حد أدنى للأجور ، كما تمكنت من تخفيض معدلات الأمية وإتاحة الفرصة أمام أبناء الجماهير للالتحاق بالمدارس . وفضلا عن ذلك استطاعت الثورة الكوبية القضاء على كثير من الأمراض المتوطنة ونشر الخدمات الصحية والتعليمية فى المناطق الريفية البعيدة المنعزلة ، كما تمكنت من إدخال أساليب تكنولوجية جديدة فى الزراعة[٨٣] . ولاشك أن الإنجازات التى حققتها الثورة الكوبية فى مجال العمالة تعد علامة بارزة فى تاريخها ، خاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا الجهود التى بذلتها دول نامية أخرى للقضاء على البطالة . ولقد ارتبط بذلك جهود مضنية من أجل النهوض بمختلف الأقاليم الكوبية حيث نالت المناطق الريفية نصيبها الضرورى من الاهتمام فى الوقت الذى حظيت فيه المناطق الحضرية برعاية ملحوظة . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك الاستثمارات الاجتماعية الهائلة فى ميادين الصحة والتعليم والإسكان . ولقد كانت هذه الاستثمارات الاجتماعية موازية تماما للاستثمارات الإنتاجية وعلى الأخص فى مجال الزراعة[٨٤] .

وعلى الرغم من أن البيانات الدولية تميل إلى إظهار ارتفاع معدلات الإنتاج فى كوبا ، إلا أن هذا الارتفاع لا يمثل وحده الهدف الأساسى للسياسة الكوبية . ذلك أن هذه البيانات تفترض

---

(٨١) See Dudley Seers; (ed.) Cuba; The Economic and Social Revolution; The University of North Carolina Press; 1964

(٨٢) باستثناء الشهور الثلاث التى كان يتم فيها حصاد قصب السكر .

(٨٣) لمزيد من التفصيل انظر : رينه دومون ، الاشتراكية والتنمية ، التجربة الكوبية ، ترجمة نزيه الحكيم ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

(٨٤) ويمكن أن نقارن فى المجال بين معدلات نمو الدخل القومى فى كوبا وجيرانها من دول أمريكا اللاتينية انظر : Guevara, C; Man and Socialism in Cuba; in Gerassi; J; The Speeches and Writings of Ernesto t Ce Guevara; Weindenfeld and Nicolson; 1968.

عادة أن الهدف الأساسى « للتنمية » هو زيادة الإنتاج . ومن شأن ذلك تجاهل طبيعة المنتجات وبناء المجتمع بوجه عام ، فضلا عن معالجة القضايا الاقتصادية بمعزل عن مشكلات المجتمع الأخرى . إن أعظم الإنجازات التى حققتها الثورة الكوبية يبدو – فى اعتقادى – متمثلا فى الجانب الاجتماعى : مزيد من المساواة وتكافؤ الفرص ، وتحطيم للعلاقات الرئاسية المكبلة ، ومشاركة واسعة النطاق من جانب الجماهير العريضة ، ووعى متزايد بالقضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية[٨٥] . وقد تبدو هذه الإنجازات متعارضة فى بعض الأحيان مع تحقيق معدلات إنتاج عالية ، لكن الإنجاز الإنسانى يصعب تحديده وحصره . وهنا تبدو لنا وجاهة عبارة جيفارا الشهيرة : « ليس المهم حجم قطعة اللحم التى نتناولها ، أو عدد مرات ترددنا على المصايف خلال عطلاتنا ، أو نوعية السلع المستوردة التى نستطيع اقتناءها ، إن الشىء المهم هو إحساسنا بالإشباع الذاتى المتزايد ، بثرواتنا الداخلية ومسئولياتنا المتزايدة »[٨٦] .

ولعل أفضل الدروس المستفادة من التجربة الكوبية أن انقطاع المساعدات الاقتصادية لم يهدد كثيرًا إمكانيات التحول الثورى ، وإن كان ذلك لم يمنع ظهور مشكلات نوعية عديدة . فعلى الرغم من انخفاض معدلات استيراد السلع الكمالية ، إلا أن الأمر كان يتطلب استيراد قطع الغيار والمعدات والموارد الخام اللازمة للصناعات القائمة . ولاشك أن موقف التجربة الكوبية فى هذا المجال أفضل بكثير من موقف جيرانها من دول أمريكا اللاتينية ، تلك الدول التى تتورط فى علاقات تبعية تزداد يوما بعد يوم[٨٧] . ومن هنا يمكن القول إن قطع المساعدات عن كوبا كان

---

(٨٥) ولا يعنى ذلك أن كوبا لم تواجه مشكلات وعقبات حاسمة . يكفى أن نشير فى هذا المجال إلى الحصار الأمريكى وإلى الصعوبات الناجمة عن تأميم المصالح الأجنبية . يضاف إلى ذلك المشكلات الداخلية التى واجهتها فى مجالات التكنولوجيا والتصنيع الريفى والتعاونيات وتصفية الإقطاعيات الزراعية وما يرتبط بذلك كله من بيروقراطية ومركزية . وعلى المستوى الأيديولوجى أدى الجمود الفكرى إلى مشكلات عامة انعكست على بناء المجتمع الكوبى ذاته . انظر لمزيد من التفصيل :

(٨٦) Huberman; L; Sweezy; P; Cuba; Anatomy of a Revolution; 1968.
Guevara; G; «Man and Socialism in Cuba» op. cit; p. 398.

(٨٧) للوقوف على أمثلة حية على ما نقول يستطيع القارىء أن يرجع إلى :
Magdoff; H; The Age of Imperialism; op cit; esp. chap. 5; Horowitz D; «The Alliance forProgress»; The Socialist Register; N.Y.; Monthly Review Press; 1964; Arrighi: G." International Corporations; Labor Aristocracies and Economic Development in Tropical Africa»; in Rhodes; R; Imperialism and Underdevelopment; N.Y.; Monthly Review Pross; 1970. pp. 220-268; Schmitt; H; Foreign Capital and Social Conflict in Indonesia; 1950-1958; Economic Development and Cultural Change;l 10 no. 3; April 1962.

بمثابة استجابة امبريالية ممكنة إزاء تجربة ثورية . ومع ذلك فإن التجارب التى مرت بها الدول النامية خلال العقدين الأخيرين تفرض علينا مناقشة الإصلاحات التى يمكن إدخالها على المساعدات الخارجية ، ذلك لأن إمكانيات التحول الثورى فى هذه الدول لاتزال محدودة للغاية ، كما أن الحالات الدالة على إمكانيات الاعتماد الذاتى لاتزال قليلة جدا . لذلك فإننا نجد من الضرورى هنا مناقشة بعض القضايا التى أثيرت مؤخرا والتى تناولت دور المساعدات الخارجية فى تقدم الدول النامية .

ذهب بعض الدارسين إلى ضرورة تغيير السياسة التى تتبعها الدول المتقدمة والهيئات الدولية إزاء الدول المتخلفة . ذلك أن المساعدات الدولية يجب أن تزداد بالنسبة للدول الأشد تخلفا ، كما أن دور الهيئات الدولية يجب أن يكون مقصورا على اختيار المشروعات التى تقيمها . بعبارة أخرى قد تدخل الهيئات الدولية فى حوار مع الدول النامية حول سياساتها ، ولكن يجب عليها (أى الهيئات) ألا تربط المساعدات المادية بسياسة معينة يتعين على الدول النامية أن تتبناها . ومن هنا يرى هؤلاء الدارسين ضرورة توزيع المساعدات الدولية بطريقة آلية وطبقا لصيغة محددة تستند – أساسا – إلى عدد سكان الدول النامية ، ثم يذهبون إلى أن هذه الافتراضات وإن بدت خيالية أو غير واقعية ، إلا أنها قد تبدو قابلة للتطبيق إذا ما تم الالتزام بصيغة محددة مقننة للمساعدات الخارجية تتولاها هيئة دولية محايدة قدر الإمكان(٨٨) . وقد يسهم هذا الحياد فى الحد من تدخل الدول المتقدمة فى التأثير على سياسات الهيئات الدولية وفرض شروط معينة على المعونات التى تحصل عليها الدول النامية من هذه الهيئات .

وواقع الأمر أن ما ذهب إليه هؤلاء الدارسون ينطوى على تبسيط مبالغ فيه وتفاؤل لا ينهض على أساس صلب . فالشواهد المستقاة من الواقع الدولى المعاصر تشير بجلاء إلى أن إمكانية تغيير الهيئات الدولية لسياساتها الراهنة إزاء دول العالم الثالث لاتزال محدودة للغاية ، كما أن فرص إقامة منظمات دولية جديدة تخدم أهدافا أكثر حيادية لاتزال بعيدة المنال(٨٩) . وفضلا عن ذلك

---

(٨٨) ومن الأمور التى شجعت هؤلاء الدارسين على الدفاع عن هذه الأفكار ما فعله صندوق النقد الدولى حينا تبنى – فى بعض المواقف – صيغا محددة للمساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها الدول النامية ، استنادا إلى القضية الذاهبة إلى أن الدول النامية تستطيع تحمل مسئولية استثمار هذه المساعدات داخل حدودها . وعلى ذلك نجد الصندوق يحدد حصصا معينة لكل دولة نامية . ولقد ذهب هؤلاء الدارسون إلى أن بإمكان الهيئات الدولية المختلفة أن تنهج نهج الصندوق الدولى . انظر لمزيد من التفصيل : Hirchman; Foreing Aid-A Critique and a Proposal; op. cit,

(٨٩) ولا أكاد أستثنى من ذلك الهيئات الدولية الإقليمية التى تقيمها بعض الدول النامية بهدف المساعدات المتبادلة ، فهى لا تفلت من الخضوع للقوى الاحتكارية الكبرى .

فإن فكرة توزيع موارد الهيئات الدولية على الدول النامية طبقا لصيغة محددة تنطوى على عناصر طوبائية لا يمكن إغفالها . فإذا كانت الدول المتقدمة لاتبذل محاولات مباشرة للتأثير على سياسات الدول المتخلفة ، إلا أن الأولى تجبر الأخيرة على إساءة استغلال المساعدات التى تحصل عليها . ولقد أوضحت تجارب التنمية فى كثير من الدول المتخلفة أن الإشراف الخارجى على استثمار المساعدات الأجنبية (حتى ولو كان هذا الإشراف من جانب هيئات دولية ذات سمعة سياسية وفنية مرموقة) كان مرتبطا بأقصى درجات التبديد والتبذير ، وأن المشروعات التى أقيمت بالفعل قد أدت إلى نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية ، فضلا عن أن الإشراف الخارجى فيما يتعلق باختيار المشروعات قد أدى إلى تشويه الأولويات ، مما يعنى مزيدا من التضليل والغموض . وفوق كل ذلك فإن فكرة التوزيع الآلى لموارد الهيئات الدولية على الدول النامية تبدو غير عملية . فإذا كان باستطاعة دولة نامية معينة الحصول على موارد مالية من هيئة دولية ، فإن من الصعب إقناع هذه الدولة باستغلال هذه الموارد على نحو معين(٩٠) .

ويحاول بعض الدارسين مواجهة الانتقادات السابقة فيطالبون الهيئات الدولية باجراء « حوار » مع الدول النامية حول « أنسب » وسائل استغلال المساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها(٩١) . وهذا يعنى – كما يذهب هؤلاء الدارسون – أن على الهيئات الدولية أن تسهم بنصيب فى القرارات المتعلقة بالتنمية والتخطيط فى الدول النامية ، وأن تقوم بتقييم البرامج والمشروعات المختلفة تقييما « موضوعيا » . ويجب أن يتم ذلك دون أن تمارس الهيئات الدولية على الدول النامية ضغوطا من شأنها التأثير على سياساتها . ومن الواضح أن هذا الموقف يفترض وجود قدر من مجاملة الهيئات الدولية للدول النامية التى ترحب بتوجيهاتها . وواقع الأمر أن ما ذهب إليه هؤلاء الدارسون يبتعد كثيرا عن الواقع ويغلف العلاقات الدولية الفعلية بطابع مثالى ، ذلك أن العلاقات التى تربط الهيئات الدولية بالدول النامية هى فى حقيقة الأمر علاقات قوة تخضع دائماً للمساومة والتفاوض . بعبارة أخرى علاقات مشروطة يمتلك فيها أحد الطرفين (الهيئات الدولية) عناصر قوة تفوق تلك

---

(٩٠) وقد يثير بعض الدارسين فكرة بسيطة مؤداها ، أن توزيع موارد الهيئات الدولية يجب ألا يتم فى ضوء صيغة محددة أو مقننة ، بل يجب أن يتم فى ضوء تحديد أنسب المشروعات وأكثرها ملاءمة . ولقد لقيت هذه الفكرة رواجا شديدا سواء من جانب حكومات الدول النامية أو الهيئات الدولية (كالبنك الدولى) . غير أن هذه الفكرة تبدو هى الأخرى بعيدة عن الواقعية ، خاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا السياسات العامة للدول النامية . فعلى سبيل المثال كيف يمكن القول أن بناء مستشفى فى تركيا أو مدرسة فى غانا مسألة ضرورية إلا إذا أخذنا فى اعتبارنا العوامل السياسية الأساسية ؟

(٩١) White, J; Pledged Development; op. cit, and Krassowski; A; The Aid Relationship; op. cit.

التى يمتلكها الطرف الآخر (الدول النامية) . إن تاريخ الهيئات الدولية يوضح بجلاء أنه ما من واحدة منها دعمت دولة نامية إلا إذا كان هذا التدعيم متفقا تماما مع مصالح الهيئة الدولية .

وإذن فهناك حاجة ماسة لإحداث تغييرات أساسية فى اتجاهات الدول المتقدمة والهيئات الدولية إزاء الدول النامية . فالمساعدات التى تحصل عليها الدول النامية يجب أن تخصص لخدمة أهداف تقدمية حقيقية . بعبارة أخرى يتعين استثمارها فيما يفيد صغار الفلاحين والمعدمين وفقراء المدن . وعلى ذلك يصبح من الضرورى أن تتبنى الدول المتقدمة والهيئات الدولية نظرة جديدة نحو استثماراتها فى دول العالم الثالث . إن التقدم الذى حققه العالم المتقدم لا ينفصل عن التخلف الذى يعيشه العالم المتخلف . ولسوف نرتكب خطأ فادحًا لو سلمنا بوجهة النظرة التقليدية الذاهبة إلى أن مصالح الدول المتقدمة والدول المتخلفة متطابقة . إنها متعارضة إلى حد بعيد[٩٢] .

ومع التسليم بإمكانية إحداث تغييرات فعالة فى سياسة المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة والهيئات الدولية للدول النامية ، إلا أن هناك حدودا معينة يصعب تجاوزها . فبغض النظر عن فلسفة الحكومات والهيئات التى تقدم هذه المساعدات ، فإن هناك خطرا يتمثل فى استغلال هذه المساعدات لخدمة مصالحها السياسية والتجارية ، طالما أنها تمتلك حرية التصرف أو التأثير عليها . وفضلا عن ذلك نستطيع إثارة تساؤلات عديدة تتعلق بنوعية الخبراء الذين يمثلون الهيئات الدولية . فمن الصعب القول بأنهم يمثلون المصالح الحقيقية للدول النامية ، بل ان من الصعب القول بأن الهيئات التى ينتمون إليها تعبر بالفعل عن حاجات هذه الدول . كيف يتم اختيار هؤلاء الخبراء ؟ وما هى ميولهم واتجاهاتهم الفكرية ؟ كيف يفهمون الظروف والتقاليد المتباينة فى دول العالم الثالث المختلفة ؟ وإلى أى مدى يأخذونها فى اعتبارهم ؟ ما هى معايير « الأداء الناجح » فى نظرهم ؟ وهل يطبقون هذه المعايير على كل دول العالم الثالث ؟ كيف يمكن تفادى الأحكام الذاتية التى قد تصدر عنهم ؟ وكيف يقارنون أحكامهم بأحكام الآخرين ؟ ولعل أحد الأخطاء الشائعة التى اعتاد خبراء الهيئات الدولية الوقوع فيها ميلهم إلى تعميم المشكلات والحلول على كل دول العالم الثالث دون مراعاة ظروفها النوعية . وما لم تظهر معايير موضوعية تستند إليها الدول

---

(٩٢) ولنا أن نتوقع تعقد هذا الموقف بالنسبة للدول الاشتراكية النامية . فإذا كان لهذه الدول أن تحصل على مساعدات خارجية ، فإن ذلك لا يتطلب فقط الموافقة على سياساتها العامة ، بل يتطلب أيضا إيجاد دوافع قد تتعدى المجال الاقتصادى . ومن بين هذه الدوافع تحقيق « الاستقرار » و « التوازن » حتى يمكن تشجيع الدول المتقدمة على استثمار رءوس أموالها فى الدول النامية . انظر على سبيل المثال :

O; Conner J; «The Meaning of Economic Imperialism»; in Rhodes;

R; Imperialism and Underdevelopment; op. cit; pp. 101-150.

المتقدمة والهيئات الدولية فى مساعداتها للدول النامية ، فستظل هذه المساعدات خاضعة لتفضيلات سياسية ومصالح خاصة . ان على دول العالم الثالث أن تكافح باستماتة من أجل الحصول على مساعدات خارجية غير مشروطة ، وإلا انتفى أى معنى حقيقى يمكن أن تنطوى عليه هذه المساعدات .